

قياس درجة الخطورة وتقييم الأداء الاستثماري لمحفف استثمار أموال
وإحتياطات التأمين الاجتماعي في مصر بالتطبيق على
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

د . محمد عبدالفتاح فوده
بسم الله الرحمن الرحيم . أساذ مساعد بقسم الإحصاء التطبيقي والتأمين
كليه التجارة - جامعة المنصورة

ملخص البحث :

لما كان الإحتياطي الإكتواري مضافاً إليه عائد استثماره هو الأساس المالي المستخدم في تغطية نفقات المعاشات والتعويضات التي تكفلها صناديق التأمين الاجتماعي في مصر للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم ، ونظراً لما لاحظته الباحث من لتوزيع النسبي غير المتكافئ في استثمارات أموال وإحتياطات صندوقي التأمين الاجتماعي في مصر ، فضلاً عما تتعرض له العملية الاستثمارية للعديد من المخاطر ومن أهمها التقلب في معدلات العائد مما أدى إلى رفع درجة خطورة محافظ استثمار هذه للصناديق .

لهذا قام الباحث بقياس درجة مخاطرة العناصر الاستثمارية لدخل محافظ استثمار صندوقي التأمين الاجتماعي في مصر (كل صندوق على حده) مستخدماً الاحراف المعاري كمقياس مطلق للمخاطرة ومعامل الاختلاف كمقياس نسبي للمخاطرة ، ثم قام بترتيب هذه العناصر وفقاً لدرجة خطورة كل منهم .

قام الباحث بعد ذلك بقياس درجة للخطر في محافظ الاستثمار (المحفظة ككل) باستخدام نموذج ماركوفيتز الرياضي Markowitz Model والذي يعتمد أساساً على قياس (التغاير) Covariance بين عوائد العناصر الاستثمارية كمقياس لدرجة خطورة المحفظة ككل ، ثم قام بترتيب هذه المحافظ وفقاً لدرجة خطورتها .

قام الباحث بعد ذلك بتقييم الأداء المالي لمحافظ استثمار صندوقي التأمين الاجتماعي في مصر باستخدام أسلوب شارب Sharp Measure والذي جاء مطبقاً ومتشعباً مع درجة خطورة المحافظ الاستثمارية لصندوقي التأمين الاجتماعي ، بحيث تزداد كفاءة الأداء الاستثماري كلما قلت درجة الخطورة والعكس بالعكس . وقد أنهى الباحث بحثه بالنتائج والتوصيات التي تعمل على تقليل درجة المخاطرة إلى أقل حد ممكن ، مع مراعاة معدل عائد مناسب وضمان الأموال المستثمرة .

مقدمة :

تقوم نظم التأمينات الاجتماعية على أساس ممول ، وتتكون غالبية مولدها من الاشتراكات التي تؤديها الأطراف المعنية ، وهي العامل وصاحب العمل والتولة . وبصفة عامة توجد طريقتان للتمويل .

الطريقة الأولى : طريقة التراكم المالي أو طريقة تجميع الأموال (Accumulated system)

وتستخدم هذه الطريقة في تمويل التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل ، مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وفيها تتحدد الاشتراكات بحيث تغطي كافة للمزايا في الأجل الطويل ، ويتطلب الأمر في هذه الأحوال تكوين احتياطات إكتوارية كبيرة تكفي للوفاء بهذه الالتزامات في الأجل الطويل .

الطريقة الثانية : طريقة التمويل المرحلي (Partial funding Assessment)

وتستخدم هذه الطريقة في تمويل التأمينات الاجتماعية قصيرة الأجل ، مثل التأمين الصحي ، وفيها تتحدد الاشتراكات بحيث تغطي كافة المزايا في الأجل القصير ، إذ تقدر الاشتراكات بحيث تقابل الأخطار المتوقعة خلال كل سنة ، ومن ثم فلا يتطلب الأمر وجود احتياطات لها أهميتها من الناحية الاستثمارية ، فالاحتياطات التي يتم تكوينها لهذا النوع هي احتياطات للطوارئ أو لمواجهة أعباء قصيرة الأجل ، ومن هنا فإن حجم هذه الاحتياطات يكون ضئيلاً ، وتتضمن هذه الطريقة تعديل الاشتراكات سنوياً بالقدر اللازم للوفاء بالمزايا المستحقة خلال كل سنة .

والأخذ بإحدى هاتين الطريقتين يتوقف على نوع التأمين والظروف الاقتصادية لكل دولة . ونظراً لأن تلك الأموال المتجمعة من تحصيل الاشتراكات لا ترد إلى المؤمن عليهم (كأصحاب معاشات) أو كمستحقين عنهم في شكل معاشات أو تعويضات إلا بعد مرور فترة طويلة ، لذلك كان من البديهي أن يدخل في تحديد الاشتراكات والمزايا معدل ربح استثمار على هذه الاحتياطات المجمعة ، ويقع بذلك على عاتق الخبير الاكتواري عند إنشاء أي نظام للمعاشات تقدير معدل احتمالي لربح الاستثمار ، يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الاشتراكات المطلوبة ، ومن الواضح أنه كلما زادت معدلات ربح الاستثمار التي تدخل في الحساب كلما قلت الاشتراكات المقدرة والعكس بالعكس^(١)

ويتم فحص المركز المالي لفروع التأمينات الاجتماعية المختلفة مرة كل ثلاث أو خمس سنوات بواسطة خبير إكتواري ، فإذا تبين أن هناك فائض فيخصص لسداد العجز في التمويل أو لزيادة المزايا التأمينية للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم أو يجنب في حساب خاص لمواجهة أي عجز في المستقبل ، أما إذا تبين أن هناك عجز في المركز المالي فينبغي مواجهته إما بزيادة الاشتراكات المحصلة أو تتحملها الدولة .

ويتم تقدير المركز المالي بحساب الفرق بين القيمة الحالية للإلتزامات والتي تتمثل في المزايا التأمينية التي تستحق للمؤمن عليهم والمنتهين من بعدهم ، وبين القيمة الحالية للإشتراكات المتوقعة تحصيلها مستقبلاً من جمهور المؤمن عليهم ومن أصحاب الأعمال ، ويطلق على هذا الناتج (الإحتياطي الإكتواري)ويقارن هذا الإحتياطي بأموال الهيئة في تاريخ تقدير المركز المالي ،

فإذا زادت الأموال عن هذا الإحتياطي كان هناك فائض إكتواري يمكن استخدامه في زيادة المزايا التأمينية أو زيادة المعاشات لمقابلة النقص في القوة الشرائية للنقود نتيجة للتضخم المالي ، وإذا كان العكس أي أن الإحتياطي يزيد عن أموال الهيئة كان هناك عجزاً إكتواريًا يجب تدبيره .. وينص نظام التأمين الاجتماعي في مصر على إلترام الدولة بسداد أي عجز إكتواري يظهر في أموال الهيئة عند فحص مركزها المالي .

ولما كان الإحتياطي الإكتواري = القيمة الحالية للإلتزامات - القيمة الحالية للاشتراكات .. فإن قيمة هذا الإحتياطي تعتمد على :

١- قيمة الاشتراكات المحصلة . ٢- معدل الفائدة الذي تحسب به القيمة الحالية للاشتراكات والمزايا .

فإذا كانت للنسبة المستخدمة في تحصيل الإشتراكات أقل من النسبة اللازمة لتمويل التعويضات ، فإن القيمة الحالية للاشتراكات تكون أقل من اللازم وبذلك يكون الإحتياطي المطلوب كبير ، وفي نفس الوقت تكون أموال الهيئة أقل من اللازم نظراً لتحصيلها نسبة إشتراكات تقل عن النسبة اللازمة لتمويل التعويضات ، ويكون هناك عجزاً إكتواريًا يتراكم سنة بعد أخرى ما لم نعمل على تدبيره في الوقت المناسب .

أما معدل الفائدة الذي تحسب به القيمة الحالية فكلما قل هذا المعدل زاد الإحتياطي الإكتواري المطلوب ، وبذلك يزيد العجز الإكتواري والعكس بالعكس ويظهر ذلك بوضوح إذا ما عرفنا أن الهيئة تقوم باستثمار الإحتياطي الإكتواري وتدفع التعويضات من هذا الإحتياطي وريع استثماره حيث أن :

الإحتياطي الإكتواري + ريع استثماره = التعويضات المطلوبة .

وكلما قل ريع الاستثمار نتيجة صغر معدل الاستثمار (معدل الفائدة) زاد الإحتياطي الإكتواري المطلوب والعكس بالعكس .

وللمعدل المطلوب أي المعدل الذي يستخدم في حساب المركز المالي يجب أن يحقق

الاعتبارات الآتية^(١)

- (١) أن يكون معدلاً ثابتاً خلال فترة دفع التعويضات والتي تمتد لفترات طويلة .
- (٢) ألا يكون صغيراً فينتطلب نسبة لاشتراكات عالية ترهق المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ، لو كبديل لذلك يتطلب إعانة كبيرة من الدولة .
- (٣) ألا يكون كبيراً بحيث يصعب تحقيقه في المدى الطويل .

لذلك نرى أن هذا المعدل يجب أن يختار بعناية حيث يترتب عليه إلتزامات مالية دقيقة وهامة ، بل الأهم من ذلك يجب أن يكون معدل الفائدة المحقق من استثمار المال الاحتياطي يفوق هذا المعدل (معدل الفائدة الفني) المستخدم في حساب القيمة الحالية للإستثمارات والمزايا (المركز المالي) ويعتبر (معدل الفائدة الفني) الحد الأدنى الواجب على النظام تحقيقه حتى يحقق التوازن المالي بين الإحتياطيات والإلتزامات في الأجل الطويل ، فقد نص القانون ٣٠ لـ ١٩٩٢ على أن يحدد ريع الاستثمار سنوياً بالإتفاق بين ممثل البنك (بنك الاستثمار القومي) ووزير التأمينات مع مراعاة السعر المعلن من البنك المركزي وبما لا يقل عن النسبة التي روعيت إكتوارياً في تحديد أموال النظام^(٣) .

الخلاصة من البحث :

لما كانت المعاشات والتعويضات التي تدفعها صناديق التأمين الاجتماعي للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم ما هي إلا الاحتياطي الإكتواري مضافاً إليه ريع استثماره .. لذا يجب أن نحقق معدل ريع استثماري لا يقل (بل يزيد) عن معدل الفائدة الفني المستخدم في حساب احتياطيّات النظام ، كما يجب أن يتسم هذا المعدل بالثبات النسبي ولمدداً طويلة .

ونظراً لما تتعرض له العملية الاستثمارية (من الناحية العملية) من أخطار ومن أهمها التقلب في معدلات الفائدة مما يولد نوعاً من المخاطر يسمى بالمخاطر الاستثمارية ، لذا فإن هذا البحث يهدف إلى قياس درجة الخطورة التي تتعرض لها محافظ إستثمارات صندوق التأمين الاجتماعي في مصر والناشئة عن التقلب في معدلات الفائدة المحققة ، كما يقيس من ناحية أخرى مدى كفاءة الأداء الاستثماري في هذين الصندوقين ، وذلك من خلال فترة دراسة (٥ سنوات مالية) من ٩٦/٩٥ م حتى ٢٠٠٠/٩٩ م ، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعي

- أولاً : مبادئ استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعي .
- ثانياً : تطور استثمار أموال وإحتياطيات التأمين لاجتماعي في مصر .
- ثالثاً : إحصائيات عمليات التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة .
- رابعاً : توزيع استثمارات أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعي في مصر على القنوات الاستثمارية المختلفة والأهمية النسبية لكل منها .

خامساً : معدل ريع الاستثمار لكل من صندوقى التأمين الاجتماعى والهيئة فى مصر
خلال فترة الدراسة .

المبحث الثانى : قياس الخطر فى محافظ الاستثمار باستخدام الأساليب الكمية

أولاً : مخاطر الاستثمار .

ثانياً : مدى تعرض أصول المحفظة الاستثمارية لمخاطر الاستثمار .

ثالثاً : قاس درجة مخاطرة العنصر الاستثمارى .

رابعاً : قياس درجة المخاطرة فى المحفظة الاستثمارية .

أ- عوامل الخطر فى المحفظة الاستثمارية .

ب - حساب معدل العائد المتوقع على محفظة الاستثمار .

ج- الأسلوب الإحصائى المستخدم فى قياس الخطر فى محافظ الإستثمارات .

المبحث الثالث : قياس الخطر فى محافظ استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعى فى مصر

أولاً : ترتيب العناصر الإستثمارية لمحافظ استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعى

فى مصر حسب درجة خطورة كل منهم خلال فترة الدراسة .

ثانياً : قياس العائد المتوقع لمحافظ استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعى فى مصر

خلال فترة للدراسة .

ثالثاً : قياس درجة الخطر فى محافظ استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعى فى

مصر خلال فترة للدراسة .

أ- قياس درجة الخطر فى محفظة استثمار تأمين العاملين فى القطاع الحكومى

خلال فترة للدراسة .

ب- قياس درجة الخطر فى محفظة استثمار تأمين العاملين فى قطاع الأعمال للعلم

والخاص خلال فترة للدراسة .

ج- قياس درجة الخطر فى محفظة استثمار الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى

(صندوقى التأمين الاجتماعى) خلال فترة للدراسة .

د- ترتيب صناديق التأمين الاجتماعى والهيئة خلال فترة للدراسة حسب درجة

الخطورة .

المبحث الرابع : تقييم الأداء المالي لاستثمار محافظ صناديق التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة

الدراسة باستخدام مقياس شارب

- أولاً : تقييم الأداء المالي لمحفظه استثمار صندوق تأمين العاملين في القطاع الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب .
- ثانياً : تقييم الأداء المالي لمحفظه استثمار صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص في مصر خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب .
- ثالثاً : تقييم الأداء المالي لمحفظه استثمار الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب .

المبحث الخامس : النتائج والتوصيات

- أولاً : النتائج .
- ثانياً : التوصيات .
- ثالثاً : الجداول و الملاحق .
- رابعاً : الهوامش .
- خامساً : المراجع .

المبحث الأول

استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعي

أولاً : مبادئ استثمار أموال وإحتياطيات أموال التأمين الاجتماعي

هناك عدة مبادئ يجب مراعاتها عند استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعي وهي السيولة ، الضمان ، الربحية ، تنوع الإستثمارات .
أ- السيولة :

يقصد بالسيولة توافر النقد اللازم لمواجهة الإلتزامات النقدية (أو القدرة على تحويل العنصر الاستثماري إلى نقد سائل بسهولة) وذلك حتى لا نتوقف عن السداد في أي لحظة ، ولضمان توافر السيولة ينبغي تنويع الاستثمارات بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل ... وتعتبر النقدية السائلة و الودائع قصيرة الأجل مصدران هامين لتوفير النقد اللازم إذا ما تزامن مواعيد استحقاق تلك الودائع مع مواعيد الحاجة إليها .

و تتوفر السيولة في صندوقي التأمين الاجتماعي^(٤) لعدة إعتبرات نذكر منها^(٥)

- ١- وجود دخل دوري من الاشتراكات الشهرية للأفراد المشتركين في النظام .
- ٢- وجود دخل دوري من عوائد الإستثمارات وهي في حكم الإشتراكات إذ تعتبر من الموارد السنوية المتجددة التي تتكون منها إحتياطيات النظام .
- ٣- دخل نتيجة استحقاق الأموال المستثمرة في السندات والودائع والتي يتعين أن تتلاءم تواريخ استحقاقها مع درجة الحاجة إلى المال السائل .
- ٤- بيع بعض الأصول المستثمرة إذا إقتضى الأمر ذلك ، ويعتبر ذلك إجراء غير عادي لمواجهة أية ظروف مالية طارئة يولجها النظام ، ومن الواضح أنه طالما هناك سياسة إستثمارية رشيدة فإن النظام سوف لا يضطر إلى مواجهة مثل هذا الموقف .

ب- الضمان :

يقصد بضمان الأموال المستثمرة لتقاء قنوات إستثمارية تساعد في الحفاظ على رأس المال المستثمر بحيث لا يكون معرضاً للضياع كلياً أو جزئياً ، فضلاً عن ضمان استقراره بما لا يعرضه للتقلبات الاقتصادية ، مع التركيز بقدر الإمكان على الحفاظ على القيمة الفعلية لهذه الأموال

المستثمرة فلا تتأثر قوتها الشرائية عند تحويلها إلى نقود سائلة ، ولتحقيق هذا المبدأ يجب أن يتبعد السياسة الإستثمارية عن المضاربة أو المخاطرة ، ولذلك فإن هيئات التأمين الاجتماعي ليست حرة في اختيار قنوات الإستثمار لإحتياجاتها ولكنها تفعل ذلك تحت رقابة الدولة ، إما من خلال تشريع يحدد القنوات الإستثمارية المسموح بها أو من خلال لجان إستثمار تمثل فيها الحكومة أو تقوم بالإستثمار جهات حكومية معينة .

ج- معدل العائد (الربحية) :

كلما كبر معدل العائد كلما كان ذلك مؤشراً لنجاح السياسة الإستثمارية ، ولكن يجب أن لا يتعارض معدل العائد مع الضمان ، فبجانب الحصول على معدل عائد مرتفع يجب أن نتأكد من سلامة الأموال المستثمرة وعدم تعرضها للضياع كلياً أو جزئياً .
ويجب ألا يقل معدل الفائدة المحقق عن معدل الفائدة الفني المتخذ أساساً في حساب الإشتراكات والمزايا ، وكما أن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة والضمان هناك علاقة طردية بين معدل العائد والسيولة فكلما زاد معدل العائد زادت السيولة والعكس بالعكس .

ويحسب معدل الفائدة المحقق من الإستثمار بقسمة مجموع الفوائد المحققة من الإستثمار خلال السنة على متوسط حجم الإستثمار خلال السنة مضروباً في مائة وهو يعطينا ربح وحدة النقود في السنة من استثمار ما مضروباً في مائة .

(د) التنوع (تنوع الاستثمارات) :

يقصد بالتنوع عدم تركيز الإستثمار في نوع معين من الإستثمارات بل توزع الأموال المستثمرة على عدد من القنوات الإستثمارية ، وذلك حتى لا تتعرض صناديق التأمين للخطر عند إهتزاز نوع معين من الإستثمارات تركز أموالها فيه ، وبجانب هذا التنوع على القنوات المختلفة يجب أن يكون التنوع زمانياً ومكانياً لتقليل المخاطرة قدر الإمكان ، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين التنوع والمخاطرة ، فكلما زاد التنوع قلت المخاطرة والعكس بالعكس .

ثانياً : تطور استثمار أموال وإحتياجات التأمين الاجتماعي في مصر

(١) منذ عام ١٩٥٥ كانت لجنة الإستثمار (وهي لجنة متبقة عن مجلس إدارة مؤسسة التأمين الاجتماعي) تقوم باستثمار أموال التأمينات ببحث كل حالة استثمار على حده ثم ترفع توصياتها

إلى المؤسسة للتصديق عليها ، إلى أن أقر مجلس إدارة المؤسسة في فبراير ١٩٦٠ مجالات الاستثمار في عدة قنوات استثمارية وهي : القروض ، شراء أوراق مالية ، بناء عقارات سكنية ، المساهمة في تأسيس شركات جديدة ، إيداعات ثابتة في البنوك ، حسابات جارية في البنوك ، مع وضع قواعد وشروط تحقق ما يلي :

(أ) التنوع .

(ب) وضع حداً أقصى للاستثمار في كل مجال

(ج) وضع الضمانات الكفيلة بعودة الموال وعدم ضياعها

(د) الحصول على أعلى عائد ممكن للأموال المستثمرة .

(٢) ثم صدر القانون ٤٥ لسنة ٦١ بإنشاء صندوق الاستثمار وعهد إليه باستثمار أموال التأمينات .

(٣) ثم صدر القرار الجمهوري ٢٦٤ لسنة ٦٢ بشأن قيام وزارة الخزانة باستثمار أموال التأمينات

على أن يؤدي عنها للمؤسسة مقابل استثمار ٣,٥ % سنوياً يضاف إليه ١ % من قيمة هذه

الأموال مساهمة من الحكومة في أموال التأمينات ، ومن أسباب صدور هذا القرار :

أ- ضياع بعض القروض .

ب- نقص القيمة السوقية للأوراق المالية عن قيمتها الدفترية .

ج- توفير فرص عمل جديدة .

فقد نقصت القيمة السوقية للأوراق المالية عن قيمتها الدفترية في يونيو ١٩٦٢ بـ ٢٥٦٢٨٠ جنية

وبنسبة ٤% (١) .

(٤) ثم صدر القانون ١٧٤٣ لسنة ٧٤ بنظام صندوق استثمار الودائع والتأمينات وهو هيئة عامة

ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة المالية .

(٥) ثم أنشأ بنك الاستثمار القومي بالقانون ١١٩ لسنة ٨٠ وبناء عليه تم تحويل إحتياطي أموال

هيئتي التأمين الاجتماعي إليه لاستثمارها بمعدل ريع ٦% إعتباراً من أول يوليو ١٩٨١ ، حيث

كان معدل الفائدة قبل هذا لتاريخ ٤,٥ % .

(٦) صدر القانون ٤٧ لسنة ٨٤ الذي أخضع معظم الأجور المتغيرة لأجر الاشتراك وتحددت نسبة

ريعي الاستثمار للمبالغ المحولة من فائض حساب إشتراكات الأجور المتغيرة بواقع ٨% إعتباراً

من أول أبريل ١٩٨٤ وهي النسبة التي روعيت اكنوارياً في تحديد أموال هذا الحساب .

(٧) ثم صدر القانون ١٠٧ لسنة ٨٧ بتحديد ريع الاستثمار الذي يلتزم البنك بأداؤه عن باقي الإحتياطيات لدية بواقع ٧% إعتباراً من أول يوليو ٨٧ أما الرصيد السابق فسيظل بنسبة ٦% .
(٨) إعتباراً من أول يوليو ١٩٨٩ تم توحيد سعر الفائدة على إجمالي المحول من الهيئتين سواء الأجر الأساسي أو المتغير بواقع ٨% .

- (٩) إعتباراً من أول يوليو ١٩٩٠ تم زيادة هذه النسبة إلى ٩% .
(١٠) إعتباراً من أول يوليو ١٩٩١ تم زيادة هذه النسبة إلى ١١% .
(١١) إعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢ أصبح معدل الفائدة ١٣% .

و قد نص القانون ٣٠ لسنة ٩٢ على أن يحدد ريع الاستثمار سنوياً بالإتفاق بين ممثل البنك و وزير التأمينات مع مراعاة السعر المعن من البنك المركزي وبما لا يقل عن النسبة التي روعيت اكتورياً في تحديد أموال النظام .

كما تمت الموافقة لكل من هيتي التأمين الاجتماعي على استثمار جزء (في حدود ٢٥%) من فائض أموالهما المحولة إلى بنك الاستثمار القومي إعتباراً من ١/٧/١٩٩٢ حتى تسهم الزيادة المتوقعة في عائد الاستثمار في تغطية جزء من عجز الاستثمار^(٧) .

استثمارات أخرى لصندوقي التأمين الاجتماعي :

هناك استثمارات لصندوقي التأمين الاجتماعي في مجالات أخرى غير بنك الاستثمار القومي ، فهناك استثمارات في أوراق مالية عبارة عن أسهم في شركات وبنوك ، سندات أسهم أجنبية ، استثمارات طرف وزارة المالية والمحافظات وسندات حكومية من بينها لئون خزقة ... هذا فضلاً عن ودائع لأجل في البنوك .

ثالثاً: إحصائيات عمليات التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة (٩٥/٩٤ م - ٢٠٠٠/٩٩ م)^(٨)

(١) برقع رصيد المال الإحتياطي من ٦٧٧٨٣,٣ مليون جنية في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١٥٠٢١٧,٦ مليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٨٢٤٣٣,٨ مليون جنية وبنسبة زيادة قدرها ١٢١,٦% ، وترجع هذه الزيادة إلى المبالغ المرحلة سنوياً من فائض صندوقي التأمين الاجتماعي إلى المال الإحتياطي لعمليات التأمين .

(٢) زادت الاشتراكات المحصلة من ٧٢٥٠ مليون جنية في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١٢٢٨٩,٧ مليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٣٩,٧-٥ مليون جنية وبنسبة زيادة قدرها ٦٩,٥ % .

(٣) زاد عدد المؤمن عليهم^(١) من ١٥,٩ مليون مواطن في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١٧,٥ مليون مواطن في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ١,٦ مليون مواطن وبنسبة زيادة قدرها ١٠,١ % .

(٤) زادت المعاشات والتعويضات والإعانات المنصرفة من ٦٣٥٧,٣ مليون جنية في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١٢٨٤٧,٨ مليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٦٤٩٠,٥ مليون جنية وبنسبة زيادة قدرها ١٠٢,١ % .

(٥) زاد عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من ٦ مليون مواطن في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ٦,٩ مليون مواطن في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٠,٩ مليون مواطن وبنسبة زيادة قدرها ١٥ % .

(٦) زادت أرصدة الاستثمار من ٦٣٦٨٧,٥ مليون جنية في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١٢٩٩٥٠,٨ مليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٦٦٢٦٣,٣ مليون جنية وبنسبة زيادة قدرها ١٠٤ % .

(٧) زاد رصيد الأموال المستثمرة طرف بنك الاستثمار القومي من ٥٦١٨٧,٤ مليون جنية في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١١٩٨٣٦,٨ مليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٦٣٦٤٩,٤ مليون جنية وبنسبة زيادة قدرها ١١٣,٢ % .

(٨) زاد ريع الاستثمار السنوي لصندوق التأمين الاجتماعي من ٧٠٠٥,٨ مليون جنية في نهاية العام المالي ٩٥/٩٤ إلى ١٢٥٠٢ مليون جنية في نهاية العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبزيادة قدرها ٥٤٩٦,٢ مليون جنية وبنسبة زيادة قدرها ٧٨,٥ % .

رابعاً : توزيع استثمارات وأموال واحتياطيات التأمين الاجتماعي في مصر على القنوات

الاستثمارية المختلفة والأهمية النسبية لكل منها

تمثلت قنوات استثمار أموال و احتياطيات صندوق التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة في القنوات التالية :

أ- استثمارات طرف بنك الاستثمار القومي :

وتأتي في المرتبة الأولى من استثمارات صندوق التأمين الاجتماعي حيث بلغت ٩١,٥ % من إجمالي استثمار الصندوقين خلال فترة الدراسة ، فقد ارتفعت استثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي من ٣١٩٣٩,٢ مليون جنية إلى ٦٢٤٠٧,٦ مليون جنية خلال فترة الدراسة ، كما ارتفعت استثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص من ٣٥٧٤٥.٤ مليون جنية إلى ٥٧٤٢٩,٢ مليون جنية خلال نفس الفترة . وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الأموال المحولة سنوياً من الصندوقين إلى بنك الاستثمار لقومي .

ب- ودائع لأجل بالبنوك المحلية بالعملات المختلفة (مالية وأجنبية)

وتأتي في المرتبة الثانية من استثمارات صندوق التأمين الاجتماعي حيث بلغت ٤,٤ % من إجمالي استثمار الهيئتين خلال فترة الدراسة ، فقد ارتفعت استثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي من ٢٣٦٨,٥ مليون جنية إلى ٣٤٩٢,١ مليون جنية خلال فترة الدراسة ، كما ارتفعت استثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص من ١٤٨٩,١ مليون جنية إلى ١٨٢٥,٦ مليون جنية خلال فترة الدراسة .

وهذه الودائع مستمرة بالعملتين المحلية والأجنبية ، إذ أن الاتجاه نحو استثمار جزء من الاحتياطيات المتولدة وعلى الأخص المحصلة بالعملات الأجنبية في صورة ودائع لأجل لدى البنوك قد تزايد ، وذلك على أن تقييم تلك العملات الأجنبية بأسعار صرف السوق المصرفية الحرة

ج - استثمارات طرف وزارة المالية والمحافظات :

وتأتي في المرتبة الثالثة من استثمارات صندوق التأمين الاجتماعي حيث بلغت ٣% من إجمالي استثمار الصندوقين خلال فترة الدراسة . وقد انخفضت استثمارات الصندوقين من ٣٠٢٩ مليون جنية إلى ٣٠٢٨,٧ مليون جنية بنقص قدره ٣٠٠ ألف جنية خلال فترة الدراسة وهي عبارة عن استهلاكات تمت على بعض للصكوك .

د- استثمارات في أوراق مالية ومشروعات استثمارية :

وتأتي في المرتبة الرابعة من استثمارات صندوق التأمين الاجتماعي حيث بلغت ٠,٧٣ % من

إجمالي استثمار الصندوقين خلال فترة الدراسة وتتمثل في (اسهم في شركات وبنوك محلية ، سندات وأسهم أجنبية ، سندات حكومية) .

وقد ارتفعت إستثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي من ٢٠,٥ مليون جنية إلى ٧١٦,٢ مليون جنية خلال فترة الدراسة، وكما إرتفعت إستثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص من ٢٨,٥ مليون جنية إلى ٦٩٨,٦ مليون جنية خلال نفس الفترة .

هـ - سندات حكومية (أذون الخزانة + سندات تنمية بالدولار) :

وتأتي في المرتبة الخامسة من استثمارات صندوقي التأمين الاجتماعي حيث بلغت ٠,٢٢% من إجمالي استثمار الصندوقين خلال فترة الدراسة .

وقد ارتفعت إستثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي من ٧٠,٤ مليون جنية إلى ١٠٢,٤ مليون جنية خلال فترة الدراسة، وكذلك إرتفعت إستثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص من ٣٥,٦ مليون جنية إلى ٧٩,٢ مليون جنية خلال نفس الفترة .

و- القيمة الحالية لأقساط الاستبدال والمدة السابقة (قروض) :

وتأتي في المرتبة السادسة من إستثمارات صندوقي التأمين الاجتماعي ، حيث بلغت ٠,١٧% من إجمالي استثمار الصندوقين خلال فترة الدراسة ، وهي تمثل القيمة الحالية للأقساط المستحقة طرف المستبدلين والمشتريين لمدد سابقة على الاشتراك في التأمين .

وقد انخفضت إستثمارات صندوق التأمين تأمين العاملين بالقطاع الحكومي من ١٤١,٥ مليون جنية إلى ١٣١,٤ مليون جنية خلال فترة الدراسة، وكذلك انخفضت إستثمارات صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص من ٢٩ مليون جنية إلى ٢٧,٩ مليون جنية ثم إرتفعت مره أخرى إلى ٣٩,٨ مليون جنية خلال فترة الدراسة .

جدول (١)

توزيع الاستثمارات المالية لصندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩) والأهمية النسبية لها
(القيمة بالليون جنيه)

الترتيب النسبي	متوسط الفترة (٢٠٠٠/٩٩ - ٩٦/٩٥)		٢٠٠٠/٩٩		٩٩/٩٨		٩٨/٩٧		٩٧/٩٦		٩٦/٩٥		بيان
	%	متوسط	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	
١	٩٠	٤٦٣٣١,٩	٩١,١	٦٢٤٠٧,٦	٩٠,٧	٥٣٤١٤	٨٩,٨	٤٥٤٩٣,٤	٨٩,١	٣٨٤٠٥,١	٨٨,٢	٣١٩٣٩,٢	١)مجموع عمولة بنك الاستثمار القومي
٤	٠,٧	٣٨٠,٩٦	١	٧١٦,٢	١,٣	٧٨٤,٩	٠,٧	٣٥٢,٧	٠,١	٣٠,٥	٠,١	٢٠,٥	٢)استثمارات في أوراق عالية ومشروعات استثمارية
٣	٣,٢	١٦٤٩,٧٦	٢,٤	١٦٤٩,٦	٢,٨	١٦٤٩,٧	٣,٢	١٦٤٩,٧	٣,٨	١٦٤٩,٩	٤,٦	١٦٤٩,٩	٣)استثمارات في صكوك حكومية (طرف وزارة المالية وأحافظات)
٥	٠,٢٥	١٢٦,٩٢	٠,٢	١٠٢,٤	٠,٢	١٠٢,٣	٠,٤	١٧٩,٨	٠,٤	١٧٩,٧	٠,٢	٧٠,٤	٤)سندات حكومية (أذون خزينة +سندات تنمية بالديولار)
٦	٠,٢٦	١٣١,٨٨	٠,٢	١٣١,٤	٠,٢	١٢٥,١	٠,٢	١٢٧,٩	٠,٣	١٣٣,٥	٠,٤	١٤١,٥	٥)القيمة الحالية لأقساط الاستبدال والدة السابقة (قروض)
٢	٥,٦	٢٨٥٣,٥٨	٥,١	٣٤٩٢,١	٤,٨	٢٨١٩,٧	٥,٧	٢٨٧٦,٩	٦,٣	٢٧١٠,٧	٦,٥	٢٣٦٨,٥	٦)ودائع لأجل باليوك المحلية بالعملة المختلفة (عملة وأجنبية)
	١٠٠	٥١٤٧٤,٩٦	١٠٠	٦٨٤٩٩,٣	١٠٠	٥٨٨٩٥,٧	١٠٠	٥٠٦٨٠,٤	١٠٠	٤٣١٠٩,٤	١٠٠	٣٦١٩٠	مجموع
	٥٥٩٣٩,٤		٧٦,٠١٢,٦		٦٤٦٢٦,٦		٥٤٧٧٤,٩		٤٥٩٢٨,٣		٣٨٣٥٤,٥		المسائل الاحتياطي
	%٩٢,٠٢		%٩٠,١		%٩١,١		%٩٢,٥		%٩٣,٩		%٩٤,٤		النسبة إلى المال الاحتياطي

المصدر : مجموعة تقارير إنجازات وزارة التأمينات خلال الفترة (١٩٩٥/٩٦ - ١٩٩٩/٢٠٠٠)، ج٢، ع٠

توزيع الاستثمارات المالية لصندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخامس في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩) والأهمية النسبية لها
(القيمة بالليون جنية)

الترتيب النسبي	متوسط الفترة (٢٠٠٠/٩٩ - ٩٦/٩٥)		٢٠٠٠/٩٩		٩٩/٩٨		٩٨/٩٧		٩٧/٩٦		٩٦/٩٥		بيان
	%	متوسط	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	
١	٩٣,١	٤٦٣٨٦,٢٨	٩٣,٥	٥٧٤٢٩,٢	٩٣,٥	٥١٥٤٣	٩٣,١	٤٦٢٦٣,٦	٩٢,٨	٤٠٩٥٠,٢	٩٢,٣	٣٥٧٤٥,٤	(١) مبلغ عمولة لبنك الاستثمار القومي
٤	٠,٧	٣٦٢,٤٤	١,١	٦٩٨,٦	١,٣	٦٨٩,٤	٠,٧	٣٥٩,١	٠,١	٣٦,٦	٠,١	٢٨,٥	(٢) استثمارات في أوراق مالية ومشروعات استثمارية
٣	٢,٨	١٣٧٩,١	٢,٢	١٣٧٩,١	٢,٥	١٣٧٩,١	٢,٨	١٣٧٩,١	٣,١	١٣٧٩,١	٣,٦	١٣٧٩,١	(٣) استثمارات في صكوك حكومية (طرف وزارة المالية واغلاقات)
٥	٠,٢	٩٢,٦	٠,١	٧٩,٢	٠,٢	١١٤,٧	٠,٢	١١٤,٧	٠,٣	١١٦,١	٠,١	٣٥,٦	(٤) سندات حكومية
٦	٠,١	٣٨,٦٤	٠,١	٣٩,٨	٠,١	٣٨,١	٠,١	٣٧,٩	٠,١	٣٨,٤	٠,١	٣٩	(٥) القيمة الحالية لأقساط الاستبدال (أذون خزينة + سندات تسمية بالدولار)
٢	٣,١	١٥٦١,٥	٣	١٨٢٥,٦	٢,٤	١٣٥٨,٩	٣,١	١٥١٧,٢	٣,٦	١٦٦٦,٧	٣,٨	١٤٨٩,١	(٦) ودائع لأجل بالبنوك المحلية بالعملات المختلفة (مخيلة وأجنبية)
	١٠٠	٤٩٨٢,٠٢	١٠٠	٦١٤٥١,٥	١٠٠	٥٥١٢٣,٢	١٠٠	٤٩٦٧١,٦	١٠٠	٤٤١٣٧,١	١٠٠	٣٨٧١٦,٧	المجموع
	٥٧٦١٤,٥		٧٤٢٠٤,٥		٦٥٥٨٦,١		٥٧٠٨٤,٧		٤٩٢٠٣,١		٤١٩٩٤,١		المسائل الاحتياطي
	%٨٦,٥		%٨٢,٨		%٨٤,٥٤		%٨٧,٠١		%٨٩,٧		%٩٢,٢		النسبة إلى المال الاحتياطي

المصدر : مجموعة تقارير إنجازات وزارة التأمينات خلال الفترة (١٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩) ج.م.ع.

جدول (٣)

توزيع الاستثمارات المالية لصندوق التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة (٩٦/٩٥ - ٩٩/٩٨ - ٢٠٠٠/٩٩) والأهمية النسبية لها

(القيمة بالليون جنيه)

النسبة المئوية	متوسط الفترة (٢٠٠٠/٩٩ - ٩٦/٩٥)		٢٠٠٠/٩٩		٩٩/٩٨		٩٨/٩٧		٩٧/٩٦		٩٦/٩٥		بيان
	%	مقوسط	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	
١	٩١,٥	٩٢٧١٨,١٤	٩٢,٣	١١٩٨٣٦,٨	٩٢	١٠٤٩٥٧	٩١,٤	٩١٧٥٧	٩٠,٩	٧٩٣٥٥,٣	٩٠,٤	٦٧٦٨٤,٦	١) مبالغ عمولة بنك الاستثمار القومي
٤	٠,٧٣	٧٤٣,٤	١,١	١٤١٤,٨	١,٣	١٤٧٤,٣	٠,٧	٧١١,٨	٠,٧	٦٧,١	٠,٧	٤٩	٢) استثمارات في أوراق مالية ومضروعات استثمارية
٣	٣	٣٠٢٨,٨٦	٢,٣	٣٠٢٨,٧	٢,٧	٣٠٢٨,٨	٣	٣٠٢٨,٨	٣,٥	٣٠٢٩	٤	٣٠٢٩	٣) استثمارات في صكوك حكومية (طرف وزارة المالية والمحافظات)
٥	٠,٢٢	٢١٨,٩٨	٠,١	١٨١,٦	٠,٢	٢١٧	٠,٣	٢٩٤,٥	٠,٣٣	٢٩٥,٨	٠,١٤	١٠٦	٤) سندات حكومية (أفون عمالة - سندات تسمية بالدولار)
٦	٠,١٧	١٧٠,٥٢	٠,١	١٧١,٢	٠,١	١٦٣,٢	٠,٢	١٦٥,٨	٠,٢	١٧١,٩	٠,٢٤	١٨٠,٥	٥) القيمة الحالية لأقساط الاستثمار والمدة السابقة (قروض)
٢	٤,٤	٤٤١٥,٠٨	٤,١	٥٣١٧,٧	٣,٧	٤١٧٨,٦	٤,٤	٤٣٩٤,١	٥	٤٣٢٧,٤	٥,١٥	٣٨٥٧,٦	٦) ودائع لأجل بالبنوك المحلية بالعملة المتخلفة (عملة وأجنبية)
	١٠٠	١٠١٢٩٤,٩٨	١٠٠	١٢٩٩٥,٠٨	١٠٠	١١٤٠١٨,٩	١٠٠	١٠٠٣٥٢	١٠٠	٨٧٢٤٦,٥	١٠٠	٧٤٩٠٦,٧	الاجمـوع
		١١٣٥٣,٩		١٥٠٢١٧,١		١٣٠٢١٢,٧		١١١٨٥٩,٦		٩٥١٣١,٤		٨٠٣٤٨,٦	المـال الاجمـاعـي
		%٨٩,٢		%٨٦,٥		%٨٧,٦		%٨٩,٧		%٩١,٧		%٩٣,٢	النسبة إلى المال الاجمـاعـي

المصدر : مجموعة تقارير إنجازات وزارة التأمينات خلال الفترة (٩٦/٩٥ - ٩٩/٩٨ - ٢٠٠٠/٩٩) ، ج.٤.٣.٥.

من الجدول السابق يمكن ترتيب أوجه الاستثمار في صندوقي التأمين الاجتماعي (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي) على النحو التالي :

(جدول ٤)

ترتيب أوجه الاستثمار في صندوقي التأمين الاجتماعي خلال فترة الدراسة

رتبته	وجه الاستثمار
الأولى	استثمارات طرف بنك إستثمارات القومي
الثانية	ودائع لأجل بالبنوك المحلية
الثالثة	استثمارات في صكوك حكومية (طرف المالية والمحافظات)
الرابعة	استثمارات في أوراق مالية ومشروعات إستثمارية
الخامسة	سندات حكومية (أنون خزانة + سندات تنمية بالدولار)
السادسة	قروض (القيمة الحالية لأقساط الاستبدال و المدة السابقة)

خامساً: معدل ريع الاستثمار لكل من صندوقي التأمين الاجتماعي و الهيئة في مصر

خلال فترة الدراسة (١٠)

تم حساب (معدل ريع الاستثمار السنوي للوجه الإستثماري) بقسمة ريع الاستثمار السنوي لهذا الوجه الإستثماري في نهاية العام ÷ رصيد الأموال المستثمرة في هذا الوجه الإستثماري خلال نفس العام .

حيث أن رصيد الأموال المستثمرة خلال العام (لوجه استثماري ما) = رصيد الأموال المستثمرة لهذا الوجه أول العام + الأموال المحولة للاستثمار خلال العام لنفس الوجه (يفرض أن التغيرات الإستثمارية منتظمة) . أو: (رصيد الأموال المستثمرة أول العام + رصيد الأموال المستثمرة في نهاية العام) لوجه ما .

وتوضح جدول (٧،٦٠٥) معدل ريع الاستثمار لصندوقي الصندوق الاجتماعي و الهيئة خلال فترة الدراسة .

جدول (٥)

معدل ريع الاستثمار لصندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي خلال فترة الدراسة

٢٠٠٠/٩٩	٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	بيان
٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٩	٠,١٠٤	أموال وصكوك طرف بنك الاستثمار القومي
٠,١٠٠	٠,٠٩٠	٠,٠٩٤	٠,١٠٠	٠,١٠٠	ودائع لأجل بالبنوك المحلية
٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٣	أموال وصكوك طرف الخزنة العامة والمحافظات
٠,٠٤٢	٠,٠٦٥	٠,٠٧٠	٠,١٨٧	٠,١٨٦	إستثمارات في أوراق مالية ومشروعات إستثمارية
٠,١٨١	٠,١٣٦	٠,١٠١	٠,١٢٠	٠,١٠٢	سندات حكومية (أفون خزنة +سندات تنمية بالدولار)
٠,٠٢١	٠,٠١٦	٠,٠١١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٣	قروض (القيمة الحالية لأقساط الاستبدال والمدة السابقة)

جدول (٦)

معدل ريع الاستثمار لصندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص خلال فترة الدراسة

٢٠٠٠/٩٩	٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	بيان
٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٧	٠,١٠٢	أموال وصكوك طرف بنك الاستثمار القومي
٠,٠٩٥	٠,٠٨٧	٠,٠٨٩	٠,١٠١	٠,١٠٧	ودائع لأجل بالبنوك المحلية
٠,٠٥٥	٠,٠٦٧	٠,٠٦٧	٠,٠٦٦	٠,٠٦٣	أموال وصكوك طرف الخزنة العامة والمحافظات
٠,١٢٦	٠,١٢٠	٠,١١٣	٠,٢٦٥	٠,٢٤٢	إستثمارات في أوراق مالية ومشروعات إستثمارية
٠,١٦٠	٠,١٤٠	٠,١٢٠	٠,١٠٥	٠,١٠٠	سندات حكومية (أفون خزنة +سندات تنمية بالدولار)
٠,٠٢٦	٠,٠٢٥	٠,٠٢٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣	قروض (القيمة الحالية لأقساط الاستبدال والمدة السابقة)

جدول (٧)

معدل ريع الاستثمار لصندوق التأمين الاجتماعي معاً (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي) خلال فترة الدراسة

٢٠٠٠/٩٩	٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	بيان
٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٨	٠,١٠٣	أموال وصكوك طرف بنك الاستثمار القومي
٠,٠٩٨	٠,٠٨٨	٠,٠٩٢	٠,١٠٠	٠,١٠٢	ودائع لأجل بالبنوك المحلية
٠,٠٥٥	٠,٠٦١	٠,٠٦٠	٠,٠٥٩	٠,٠٥٧	أموال وصكوك لدى الخزنة العامة والمحافظات
٠,٠٨٢	٠,٠٥٩	٠,٠٩٢	٠,٢٤٣	٠,٢١٩	إستثمارات في أوراق مالية ومشروعات إستثمارية
٠,١٧٠	٠,١٤٢	٠,١٢٥	٠,١١٢	٠,١٠١	سندات حكومية (أفون خزنة +سندات تنمية بالدولار)
٠,٠٣٢	٠,٠٢٧	٠,٠٢٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	قروض (القيمة الحالية لأقساط الاستبدال والمدة السابقة)

وتخلص مما سبق إلى أن المخاطرة المنتظمة تحدث عندما تتأثر العوائد المتوقعة من أصل معين بعوامل تؤثر في السوق ككل وينتقل تأثيرها إلى أصل معين أو مجموعة من الأصول .

(ب) للمخاطر غير المنتظمة (المخاطر الخاصة) .

وتشير المخاطر غير المنتظمة إلى تلك الجزء من الإغتراف في عوائد الورقة المالية والذي يرجع إلى عوامل داخلية تنشأ من داخل المنظمة نفسها ويمكن السيطرة عليها والتحكم فيها .
والمخاطر غير المنتظمة مصدرها الإستثمار نفسه أو منشأة التأمين نفسها نتيجة لسوء السياسات الإدارية والمالية الخاصة بالمنشأة .
والمخاطر غير المنتظمة يمكن تجنبها بتتويج الاستثمارات ، فالتتويج الأمثل للمخاطر الاستثمارية يساعد المستثمر بصفة عامة على تجنب المخاطر غير المنتظمة .

ثانياً : مدى تعرض أصول المحفظة الاستثمارية لمخاطر الاستثمار^(١٢)

المحفظة الاستثمارية عبارة عن مجموعة من الأصول الاستثمارية الفردية لمنشأة ما جمعت معا في محفظة ، وتعرض هذه الأصول لنوعين من المخاطر :

١- مخاطر عدم تحقق العوائد المتوقعة ٢- مخاطر انخفاض سعر الورقة المالية
وتفاوت الأصول الاستثمارية في درجة تعرضها لهذه المخاطر فبعضها يتعرض بدرجة أقل والآخر يتعرض بدرجة أكبر ، ونذكر فيما يلي بعض الأصول الاستثمارية ومدى تعرضها لهذه المخاطر :

(أ) السندات الحكومية :

تشير معظم الدراسات إلى أن السندات الحكومية بجميع أنواعها عديمة المخاطر للأسباب الآتية :

- سهولة تسويقها في أي وقت وبأي كمية .
- خطر التوقف عن الدفع = صفر باعتبار أن هناك تأكيد من الحصول على العائد والثمن الأساسي عند النصفية .
- قيمة السندات وأرباحها يتم دفعها بصرف النظر عن نتائج الأعمال ربحا أم خسارة .
- إمكان التعامل فيها بكميات كبيرة دون التأثير على سعرها السائد في السوق وهذا يجعلها مناسبة لاستثمار أموال ضخمة كأموال محافظ البنوك وشركات التأمين وأموال التأمينات الاجتماعية .

إلا أنها تتعرض لمخاطر الانخفاض في القوة الشرائية للنقود لأن قيم هذه الأوراق وما تدره من عوائد لا تساير الإتجاه العام للأسعار كما أن فائدة السند لا تساوي معدل الفائدة السائدة في السوق .

(ب) سندات الشركات والمؤسسات الخاصة :

لها نفس مزايا السندات الحكومية وتواجه نفس المخاطر الاستثمارية التي تواجهها ، إلا أنها تواجه خطراً إضافياً وهو خطر التوقف عن الدفع .

(ج) الأسهم الممتازة :

تتميز الأسهم الممتازة بعائد ثابت في أغلب الأحيان بالإضافة إلى الأولوية في سداد الأرباح والقيمة الاسمية عند التصفية قبل الأسهم العادية ، كما أن الأسهم الممتازة من جهة الضمان تأتي في المرتبة التالية مباشرة بعد سندات القروض (سندات الشركات) ذات الامتياز ، كما أن عائد الأسهم الممتازة عادة ما يكون قريباً من عائد السندات ، ويمكن القول بأن الأسهم الممتازة تتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها السندات التي تصدرها الشركات والمؤسسات الخاصة والتي تتلخص في مخاطر التوقف عن الدفع بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن التغيير في أسعار الفائدة بالسوق ومخاطر التغيير في القوة الشرائية للنقود ، وبالتالي فهي تتعرض لقدرة من المخاطر يزيد عن القدر الذي تتعرض له السندات الحكومية ويقل عن القدر الذي تتعرض له الأسهم العادية .

(د) الأسهم العادية :

تعد الأسهم العادية أهم الأوراق المالية بالنسبة للمستثمر . والاستثمار فيها يتعرض لدرجة أكبر من المخاطرة إذا ما قورن بالأوراق المالية الأخرى ويلاحظ أن الأسهم العادية تتضح فيها العلاقة القوية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة زاد العائد والعكس بالعكس .

(هـ) مخاطر الاستثمار في القروض بضمان المعاش (الاستبدال) :

يحق للمؤمن عليه أن يستبدل جزء من معاشه في صورة قرض بضمان المعاش ، وتتمثل مخاطر الاستثمار في القروض في مقدار الفرق بين معدلات الفوائد السائدة في السوق ومعدلات للفوائد على القروض بضمان المعاش ، وعادة ما تزداد المخاطر المالية عندما تزداد نسبة الإقراض وتقل للمخاطر المالية عندما تقل نسبة الإقراض .

ثالثاً : قياس درجة مخاطرة العنصر الاستثماري :

تقاس درجة مخاطرة العنصر الاستثماري بمقياسان هامين هما:

(أ) الإنحراف المعياري (ب) معامل الاختلاف

أ- الإنحراف المعياري: المقاس المطلق للمخاطرة (١٣)

Standard Deviation : An Absolute Measure of Risk

الإنحراف المعياري : مقياس إحصائي يقيس درجة تشتت العوائد المحتملة حول قيمتها المتوقعة (قيمها المتوسطة) وكلما كان الإنحراف المعياري كبيراً كانت درجة التغيير في عوائد الاستثمار كبيرة ، وكلما كان الإنحراف المعياري صغيراً كلما كانت درجة التغيير في عوائد الاستثمار صغيرة ... أما إذا كان الإنحراف المعياري = صفر ، فهذا معناه أنه لا يوجد تغيير في عوائده ... وبالتالي فهو خالي من المخاطرة وبحسب الإنحراف المعياري من المعادلة الآتية

$$\sigma = \sqrt{\sum (E_n - E)^2 \cdot C_n}$$

حيث σ = الإنحراف المعياري .

E_n = العوائد المحتملة ولتكن ع_١ ، ع_٢ ، ع_٣ ، ع_ن

E = العائد المتوقع للعوائد المحتملة = $\sum (E_n \times C_n)$.

C_n = الإحتمالات (التوزيع الإحتمالي المناظر لمعدلات العوائد المختلفة)

وليكن ع_١ ، ع_٢ ، ع_٣ ... ع_ن حيث $\sum C_n = 1$ ولحد صحيح .

فإذا كان لدينا مشروعان استثماريان متساويان في معدل العائد المتوقع ، يكون جوهر المفاضلة بينهما هو درجة المخاطرة ، ويكون الإنحراف المعياري مقياس مناسب لهذه المخاطرة بشرط أن تكون عوائدهما المحتملة تم تقديرهما تحت نفس الدرجات الإحتمالية ... اما إذا اختلف العائد المتوقع بين الاستثمارات يتعين اللجوء إلى مقياس آخر وهو معامل الاختلاف .

ب) معامل الاختلاف : المقياس النسبي للمخاطرة

Coefficient of Variation : A Relative Measure of Risk

هو النسبة بين الانحراف المعياري لعوائد استثمار ما إلى العائد المتوقع منه ويأخذ الصورة التالية :

$$\frac{\sigma}{\bar{E}} = \text{C.V.}$$

فإذا كان لدينا استثماران معامل الاختلاف للأول أقل من معامل الاختلاف للثاني فإن معنى ذلك أن الاستثمار الأول أقل درجة مخاطرة من الاستثمار الثاني وهكذا .

رابعاً : قياس درجة الخطر في المحفظة الاستثمارية

أ) عوامل الخطر في المحفظة الاستثمارية^(١)

تتأثر درجة المخاطرة في المحفظة الاستثمارية بثلاث عوامل رئيسية وهي :

- ١- التنوع .
- ٢- معامل الارتباط بين كل وجهين استثماريين .
- ٣- الانحراف المعياري لعوائد الاستثمار حول قيمتها المتوقعة .

(١) التنوع :

يقصد بالتنوع زيادة الاستثمارات بالمحفظة ، فكلما زادت عدد الاستثمارات بالمحفظة كلما انخفضت درجة المخاطرة ، حيث ثبت أن المستثمر الذي يقوم بتنوع الأصول دخل المحفظة يقل من تقلبات العوائد المتوقعة على هذه الأصول .

وعلى الرغم من انخفاض المخاطر بزيادة التنوع إلا أن هذا الانخفاض له حدود ، والحد الأدنى للمخاطرة يحدث إذا احتوت المحفظة على كل الاستثمارات الموجودة في السوق عامة ، لأن المحفظة في هذه الحالة سوف تكون متنوعة بصورة كاملة ... وحينئذ إن يكون هناك مزيد من التخفيض في المخاطرة ومعنى ذلك أن التنوع الكامل للمحفظة يعني أن تحتوي المحفظة على كل الاستثمارات الموجودة في السوق .

وتختلف درجة خطورة الاستثمار في أي وجه من أوجه الاستثمار عن درجة خطورة المحفظة ككل (كل الأوجه مجتمعة) فكلما زادت وتنوعت الأوجه قلَّت درجة خطورة المحفظة ككل عن كل وجه من أوجه الاستثمار على حده .

(٢) معامل الارتباط بين كل وجهين استثماريين :

إن تنوع الاستثمارات بزيادة عددها ليس هو العامل الحاسم في تخفيض الخطر.. لكن معامل الارتباط بين كل وجهين هو الذي يؤدي إلى هذه النتيجة ، ويجب أن يكون معامل الارتباط أقل من الواحد الصحيح ، ويزداد إنخفاض درجة الخطر كلما إتجهنا نحو معامل الارتباط بالسالب وتصل إلى أناها عندما يكون معامل الارتباط (-١) .

ولتوضيح ذلك نضرب المثل التالي :

- إذا كنا بصدد استثمارين يتحركان عكس بعضهما تماماً فإنه يمكن القول بأن معامل الارتباط بينهما سالب تام (أي أن معامل الارتباط يساوي -١) وفي هذه الحالة يمكن تكوين محفظة استثمار منهما تكون المخاطرة فيها = صفر .

- أما إذا كنا بصدد استثمارين يتحركان معاً في نفس الإتجاه فإنه يمكن القول بأن معامل الارتباط بينهما موجب تام (أي أن معامل الارتباط يساوي +١) وهذه الحالة يؤدي إلى زيادة المخاطر بدلاً من تخفيضها ، و الارتباط التام بنوعيه الموجب والسالب نادر في الحياة العملية وما يوجد على أرض الواقع ما هو إلا ارتباط غير كامل وذلك لأن الاستثمارات تتأثر بالإرتفاع والإنخفاض معاً وبدرجات متفاوتة طبقاً لمخاطر السوق .

وتنخفض المخاطرة كلما كان معامل الارتباط بين كل زوجين من الاستثمارات أقل من الواحد الصحيح ، ويزداد الانخفاض كلما إتجهنا نحو معامل الارتباط بالسالب وتصل إلى أناها عندما يكون معامل الارتباط = -١.... والأسلوب الأمثل لتخفيض المخاطرة هو تنوع الاستثمارات مع مراعاة درجة الارتباط بين معدلات العوائد المتولده عنها بمعنى أنه يجب ألا يتم إختيار استثمارات مرتبطة ببعضها البعض (ارتباطاً موجباً) لأن ذلك سوف يزيد من مخاطر المحفظة بدلاً من تخفيضها .

والمشروعات في الأنشطة المتشابهة تميل إلى أن ترتبط بشدة مع بعضها البعض ، بينما المشروعات في الأنشطة المختلفة تحتوي على درجة ارتباط أقل وهو ما يسمى بإثر التنوع في الاستثمار .

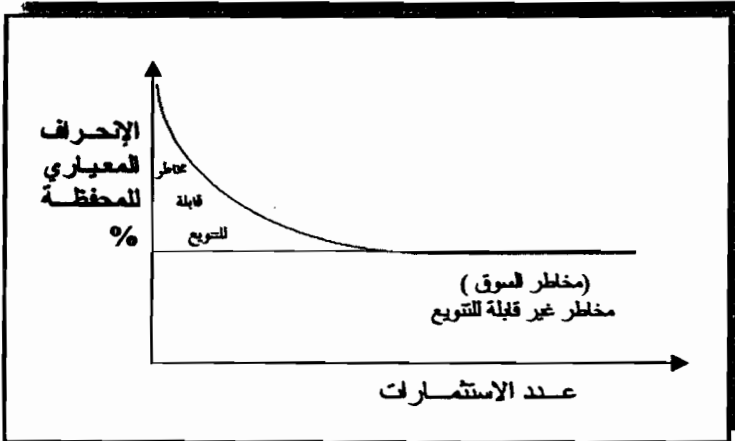
وبمعنى آخر عند تشكيل المحفظة الاستثمارية يجب أن يكون الارتباط بين كل زوجين منها أقل من الواحد الصحيح ويفضل أن يكون صفراً أو سالباً (والمخاطر غير المنتظمة أو الخاصة) هي المخاطر التي يمكن تخفيضها عن طريق تشكيل المحفظة من أصول ذات عوائد مرتبطة بصوره غير تامة فعندما تشكل محفظة الأوراق المالية من ورقتين مرتبطتين ارتباطاً غير تام فإن

المخاطر الكلية ستخفّض بسبب التنويع أما المخاطر المنتظمة فلا يمكن تخفيضها فهي تصيب الاقتصاد ككل ولا يمكن التخلّص منها .

(٣) الإحراف المعياري لعوائد الاستثمار حول قيمتها المتوقعة :

تتوقف درجة خطورة الاستثمار في محفظة من المحافظ على التنبؤ السليم بعوائد استثمار كل وجه من اوجه استثمارات المحفظة على حده ، ويزداد أو يقل الخطر حسب الانحرافات بين العوائد المتوقعة والعوائد الفعلية للمحفظة وكلما زادت أو قلت الانحرافات زادت أو قلت درجة خطورة الاستثمار في المحفظة والعكس صحيح ، لذلك يعتبر التباين والإحراف المعياري للتقلبات في معدلات العوائد المتوقعة عن متوسطها الفعلي مقياس ملائم لقياس درجة خطورة الاستثمار في المحفظة .

ولما كان تخفيض المخاطرة يعتمد على التعويض الداخلي الذي يحدث بين الإستثمارات ، فإن محافظ الاستثمار التي تحتوي على العديد من الاستثمارات تتيح فرصة أكبر لتخفيض المخاطرة ويظل الإحراف المعياري للمحفظة يتناقص كلما زاد عدد الاستثمارات حتى يصل إلى حد معين من المخاطرة (مخاطرة السوق) ويظل ثابتاً حيث لا يمكن التخلّص من المخاطرة مهما أضفنا من استثمارات ، وعلى هذا فإن الإحراف المعياري يظل هنا ممثلاً لمخاطر السوق بالنسبة لهذه المحفظة أي المخاطر التي لا يمكن تنويعها .



(ب) حساب معدل العائد المتوقع على محفظة الإستثمارات^(١٥):

عندما تمتلك المنشأة عدد من الاستثمارات المختلفة يقال أنها كونت محفظة ، ويحسب العائد هنا على أساس متوسط العوائد المتوقعة لجميع استثمارات المحفظة مرجحاً بالأهمية النسبية لكل

منها ، وذلك باستخدام المعادلة الآتية : $\bar{E}_m = \sum (E_n \times W_n)$

حيث \bar{E}_m = متوسط العائد المتوقع للمحفظة .

E_n = العوائد المتوقعة لكل استثمار من الاستثمارات وتساوي ع_١، ع_٢، ع_٣..... ع_ن

W_n = الأهمية النسبية لكل استثمار ويساوي و_١، و_٢، و_٣..... و_ن

وبذلك تكون :

$\bar{E}_m = (E_1 W_1 + E_2 W_2 + \dots + E_n W_n)$

حيث ن = عدد أوجه الاستثمار بالمحفظة .

(ج) الأسلوب الإحصائي المستخدم في قياس الخطر في محافظ الإستثمارات :

- يعتبر نموذج ماركوويتز (Markowitz) لقياس الخطر في محافظ الاستثمارات من أفضل المقاييس المستخدمة لقياس الخطر الكلي للمحفظة حيث يعد ماركوويتز أول من تعامل مع هذا الخطر في محافظ الاستثمار ، ويعتمد ماركوويتز في نمونجه لقياس الخطر على افتراض أن درجة خطورة المحفظة يعكسها عاملين هامين هما درجة تباين المحفظة والعائد الكلي المتوقع للمحفظة . ويمكن قياس درجة الخطر في المحفظة الاستثمارية بتحديد ما يعرف بالتغاير (Covariance) وهو عبارة عن حاصل ضرب معامل الارتباط بين عوائد استثمار كل وجهين استثماريين في الإنحراف المعياري لكل منهما .

- وتقاس درجة خطورة المحفظة بدرجة التباين باستخدام المعادلة الآتية

$$S.D_p = \left(\sum_{j=1}^n \sum_{k=1}^n CoR_{jk} S.D_j S.D_k \right)^{\frac{1}{2}}$$

حيث

$S.D_p$: عبارة عن الإنحراف المعياري لمحفظة الإستثمار في سنة الدراسة ، أما الرمز p فيعبر

عن أوجه الإستثمار مأخوذة اثنين اثنين (k, j) في كل مرة .

CoR_{jk} : معامل الارتباط لمعدلات ريع الاستثمار لكل وجهين استثماريين .

$S.D_j$: الإتحراف المعياري لمعدل ريع الاستثمار في الوجه j

$S.D_k$: الإتحراف المعياري لمعدل ريع الاستثمار في الوجه k

ويعتبر $(CoR_{jk} S.D_j S.D_k)$ هو التغاير (Covariance) ، كما وأن $S.D_p$ هو الجزر التربيعي لحاصل ضرب ثلاث مقادير إحصائية لكل وجهين من أوجه الاستثمار .

وبناء عليه يتم حساب معاملات الارتباط لمعدلات ريع أوجه الاستثمار المختلفة مأخوذة إثنين إثنين ثم نضرب كل معامل ارتباط في الإتحرافين المعياريين لهذين الوجهين كل على حده وترتب هذه القيم في مصفوفة تسمى مصفوفة التغاير .

وبذلك تتكون عناصر مصفوفة التغاير من ثلاث مقادير رئيسية هي :

١- معامل الارتباط بين معدلات ريع الاستثمار المختلفة (j, k) .

٢- الإتحراف المعياري (لمعدلات العائد) لوجه الاستثمار j .

٣- الإتحراف المعياري (لمعدلات العائد) لوجه الاستثمار k .

فعلى سبيل المثال لو كان لدينا ٦ أوجه للاستثمار ، ورمزنا لمعامل الارتباط بالرمز r ،

و الإتحراف المعياري بالرمز σ فإن مصفوفة التغاير يمكن توضيحها على النحو التالي :

1σ	1σ	$(r_{1,1})$	2σ	1σ	$(r_{2,1})$	1σ	1σ	$(r_{1,1})$
1σ	2σ	$(r_{1,2})$	2σ	2σ	$(r_{2,2})$	1σ	2σ	$(r_{1,2})$
1σ	3σ	$(r_{1,3})$	2σ	3σ	$(r_{2,3})$	1σ	3σ	$(r_{1,3})$
1σ	4σ	$(r_{1,4})$	2σ	4σ	$(r_{2,4})$	1σ	4σ	$(r_{1,4})$
1σ	5σ	$(r_{1,5})$	2σ	5σ	$(r_{2,5})$	1σ	5σ	$(r_{1,5})$
1σ	6σ	$(r_{1,6})$	2σ	6σ	$(r_{2,6})$	1σ	6σ	$(r_{1,6})$

... ولحساب درجة الخطورة في محفظة الاستثمارات (درجة التباين للمحفظة) نضرب مصفوفة التغاير السابقة في مصفوفتين أخرتين الأولى هي مصفوفة نسب الاستثمار للأوجه المختلفة خلال سنوات الدراسة والثانية هي مبدول مصفوفة نسب الاستثمار ، وبمراعاة شرط ضرب المصفوفات ينتج لنا مصفوفة نهائية يعبر قطرها الرئيسي (من أعلى اليمين إلى أدنى اليسار) عن درجة الخطورة الكلية للمحفظة خلال سنوات الدراسة .

- تكوين نموذج ماركوويتز المستخدم في الدراسة^(١٦) :

١- بفرض أن عدد الأوجه الاستثمارية (هـ) ، عدد سنوات الدراسة (م) .

٢- وإذا رمزنا لمصفوفة نسب الاستثمار خلال سنوات الدراسة بالرمز [ف هـ x م]

والمصفوفة المبدلة لها بالرمز [ف م هـ] ولمصفوفة التغيرات بالرمز [ت هـ م]

٣- نحسب درجة خطورة المحفظة وفقاً للمعادلة التالية :

التباين = درجة خطورة المحفظة = [ف م هـ] [ت هـ م] [ف هـ م]

٤- بإيجاد الجذر التربيعي للتباين نحصل على الإتحراف المعياري لمخاطر المحفظة

و بضربه ١٠٠x (مائه) نحصل على مقياس منوي يمكن استخدامه لقياس درجة خطورة

المحفظة .

البحث الثالث

تقييم الخطر في محافظ استثمار أموال واحتياطيات التأمين الاجتماعي في مصر

أولاً : ترتيب العناصر الاستثمارية لحافظ استثمار أموال وإحتياطيات التأمين الاجتماعي في مصر حسب درجة خطورة كل منهم خلال فترة الدراسة

جدول (٨)

ترتيب عناصر الاستثمار لصندوق التأمين الاجتماعي والهيئة حسب درجة الخطورة

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (الصندوقان معا)				صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص				صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي				العناصر الاستثمارية
ترتيب الاستثمارات	معدل الاختلاف	الاحصاف المعنوي	العائد المتوقع	ترتيب الاستثمارات	معدل الاختلاف	الاحصاف المعنوي	العائد المتوقع	ترتيب الاستثمارات	معدل الاختلاف	الاحصاف المعنوي	العائد المتوقع	
حسب لدرجة الخطورة	س/س	س	س	حسب لدرجة الخطورة	س/س	س	س	حسب لدرجة الخطورة	س/س	س	س	
١	٠,٠١٦٦٦	٠,٠١٧٤٣٥	٠,١٠٤٦	١	٠,٠١٥٣٥٥	٠,٠٠١٦	٠,١٠٤٢	٢	٠,٠١٩٠٤٧	٠,٠٠٠٢	٠,١٠٥	أموال وصكوك طرف بنك الاستثمار القومي
٣	٠,٠٥٤٣٦٦	٠,٠٥٢١٥	٠,٠٩٦	٣	٠,٠٧٧٦٦٦	٠,٠٠٧٤٤٠٤	٠,٠٩٥٨	٣	٠,٠٤٢٥٤١	٠,٠٠٤١١٨	٠,٠٩٦٨	ودائع لأجل بالبنوك المحلية
٢	٠,٠٣٦٨٨	٠,٠٢١٥٤	٠,٠٥٨٤	٢	٠,٠٧١٤٣٢	٠,٠٠٤٥٤٣١	٠,٠٦٣٦	١	٠,٠١٤٦٥٢	٠,٠٠٠٠٨	٠,٠٥٤٦	أموال وصكوك طرف الخزينة العامة والمحافظات
٥	٠,٠٤٨٥٩	٠,٠٧٦٢٥٤	٠,١٢٩	٥	٠,٣٨٣٣٧٦	٠,٠٦٦٣٠٤	٠,١٧٣٤	٦	٠,٥٧٤٢٩	٠,٠٢٣١٧٢	٠,١١٠	استثمارات في أوراق مالية ومطروحات استثمارية
٤	٠,١٨٦٣٣	٠,٢٤٢٢٢٣	٠,١٣	٤	٠,١٧٨٨٨	٠,٠٢٣٦٠٦	٠,١٢٥	٤	٠,٢٣٠٢١٨	٠,٠٢٩٤٦٨	٠,١٢٨	سندات حكومية (أفون) خزائن مستندات تنمية بالبوراز
٦	٠,٦٧٧٣	٠,١٢٠٥٦	٠,١٧٨	٦	٠,٦٠٣٣	٠,٠٠٩٦٥٤	٠,٠١٦	٥	٠,٥٤٩١	٠,٠٠٠٢٣٧	٠,٠١١٦	قروض (القيمة الحالية للاسقاط الاستبدال ولمدة سابقة)

المصدر : مجموعة تقارير إنجازات وزارة التأمينات خلال الفترة (٩٥/٩٦ - ٩٩/٢٠٠٠/٩٥) ج.٤٠٤.

ثانياً : قياس العائد المتوقع لحافظ استثمار أموال واحتياطيات التأمين الاجتماعي في مصر خلال

فترة الدراسة .

(جدول ٩)

العائد الاستثماري المتوقع لصندوقي للتأمين الاجتماعي والهيئة خلال فترة الدراسة

العائد المتوقع	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
العائد المتوقع لمحافظة استثمار صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي	%١٠,١١	%١٠,٦٢	%١٠,١٤	%١٠,١٣	%١٠,٢٠
العائد المتوقع لمحافظة استثمار صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص	%١٠,٠٨	%١٠,٥٦	%١٠,٢٥	%١٠,٢٩	%١٠,٢٩
العائد المتوقع لمحافظة استثمار الصندوقين معا (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي)	%١٠,١٠	%١٠,٥٩	%١٠,٢٠	%١٠,١٧	%١٠,٢٤

ثالثاً : قياس درجة الخطر في محافظ استثمار أموال وإحتياطات التأمين الاجتماعي

خلال فترة الدراسة .

(أ) قياس درجة الخطر في محافظة استثمار صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي خلال فترة الدراسة :

(٢) مصفوفة نسب أوجه الاستثمار خلال فترة الدراسة

٠,٩١١	٠,٩٠٧	٠,٨٩٨	٠,٨٩١	٠,٨٨٢
٠,٠٥١	٠,٠٤٨	٠,٠٥٧	٠,٠٦٣	٠,٠٦٥
٠,٠٢٤	٠,٠٢٨	٠,٠٣٢	٠,٠٣٨	٠,٠٤٦
٠,٠١٠	٠,٠١٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠١	٠,٠٠١
٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢
٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤

(١) مصفوفة معدلات ربح الاستثمار خلال فترة الدراسة

٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٩	٠,١٠٤
٠,١٠٠	٠,٠٩٠	٠,٠٩٤	٠,١٠٠	٠,١٠٠
٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٥	٠,٠٥٣
٠,٠٤٢	٠,٠٦٥	٠,٠٧٠	٠,١٨٧	٠,١٨٦
٠,١٨١	٠,١٣٦	٠,١٠١	٠,١٢٠	٠,١٠٢
٠,٠٢١	٠,٠١٦	٠,٠١١	٠,٠٠٧	٠,٠٠٣

(٣) مصفوفة (التغير) التباين المشترك بين معدلات ربح الاستثمار في صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي

٠,٠٠٠٠٠٥-	٠,٠٠٠٠٠٨-	٠,٠٠٠٠٧٧	٠,٠٠٠٠٠٤	٠,٠٠٠٠٠٣	٠,٠٠٠٠٠٤
٠,٠٠٠٠٠٨-	٠,٠٠٠٠١٦٤	٠,٠٠٠١٣٨	٠,٠٠٠٠١٢-	٠,٠٠٠٠١٧	٠,٠٠٠٠٠٣
٠,٠٠٠٠٠٣٥	٠,٠٠٠٠١٠٤	٠,٠٠٠٠٣٠٤-	٠,٠٠٠٠٠٠٧	٠,٠٠٠٠٠١٢-	٠,٠٠٠٠٠٠٤
٠,٠٠٠٣٦٤٢-	٠,٠٠١٠٩٥-	٠,٠٠٣٩٩٠٤	٠,٠٠٠٠٣٠٤-	٠,٠٠٠١٣٨	٠,٠٠٠٠٧٧
٠,٠٠٠١٦٢	٠,٠٠٠٠٨٦٨٤	٠,٠٠١٠٩٥-	٠,٠٠٠٠١٠٤	٠,٠٠٠٠١٦٤	٠,٠٠٠٠٠٨-
٠,٠٠٠٠٤٠٧	٠,٠٠٠٠١٦٢	٠,٠٠٠٣٦٤٢-	٠,٠٠٠٠٠٣٥	٠,٠٠٠٠٠٨-	٠,٠٠٠٠٠٥-

(٤) مصفوفة درجات الخطر (التباين)

٠,٠٠٠٠٤٣٩٢٢٩	٠,٠٠٠٠٤٥٩٤٣٩	٠,٠٠٠٠٤١٣٢٦٩	٠,٠٠٠٠٣٦٧٢٩٣	٠,٠٠٠٠٣٦٥٤٣١
٠,٠٠٠٠٤٤٠٠١٦	٠,٠٠٠٠٤٥٩٨٦٤	٠,٠٠٠٠٤١٤٧٠٢	٠,٠٠٠٠٣٦٩٤٣٨	٠,٠٠٠٠٣٦٧٢٩٣
٠,٠٠٠٠٥٠٨٩٩٧	٠,٠٠٠٠٥٣٥٦١٥	٠,٠٠٠٠٤٧٤٧٣	٠,٠٠٠٠٤١٤٧٠٢	٠,٠٠٠٠٤١٣٢٦٩
٠,٠٠٠٠٥٧٩٦٨٧	٠,٠٠٠٠٦١٣٥٤٣	٠,٠٠٠٠٥٣٥٦١٥	٠,٠٠٠٠٤٥٩٨٦٤	٠,٠٠٠٠٤٥٩٤٣٩
٠,٠٠٠٠٥٤٨٩٤٨	٠,٠٠٠٠٥٧٩٦٨٧	٠,٠٠٠٠٥٠٨٩٩٧	٠,٠٠٠٠٤٤٠٠١٦	٠,٠٠٠٠٤٣٩٢٢٩

(٥) مصفوفة درجة خطورة المحفظة

٠,٢١٠	٠,٢١٤	٠,٢٠٣	٠,١٩٢	٠,١٩١
٠,٢١٠	٠,٢١٤	٠,٢٠٤	٠,١٩٢	٠,١٩٢
٠,٢٢٦	٠,٢٣١	٠,٢١٨	٠,٢٠٤	٠,٢٠٣
٠,٢٤١	٠,٢٤٨	٠,٢٣١	٠,٢١٤	٠,٢١٤
٠,٢٣٤	٠,٢٤١	٠,٢٢٦	٠,٢١٠	٠,٢١٠

(ب) قياس درجة الخطر في محافظة استثمار تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص خلال فترة الدراسة (١٨)

(٢) مصفوفة نسب أوجه الاستثمار خلال فترة الدراسة					(١) مصفوفة معدلات ربح الاستثمار خلال فترة الدراسة				
٠,٩٣٥	٠,٩٣٥	٠,٩٣١	٠,٩٢٨	٠,٩٢٣	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٧	٠,١٠٢
٠,٠٣٠	٠,٠٢٤	٠,٠٣١	٠,٠٣٦	٠,٠٣٨	٠,٠٩٥	٠,٠٨٧	٠,٠٨٩	٠,١٠١	٠,١٠٧
٠,٠٢٢	٠,٠٢٥	٠,٠٢٨	٠,٠٣١	٠,٠٣٦	٠,٠٥٥	٠,٠٦٢	٠,٠٦٧	٠,٠٦٦	٠,٠٦٣
٠,٠١١	٠,٠١٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,١٢٦	٠,١٢٠	٠,١١٣	٠,٢٦٥	٠,٢٤٢
٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,١٦٠	٠,١٤٠	٠,١٢٠	٠,١٠٥	٠,١٠٠
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٢٦	٠,٠٢٥	٠,٠٢٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣

(٣) مصفوفة (التغاير) التباين المشترك بين معدلات ربح الاستثمار في صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص

٠,٠٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠٠٠٢	٠,٠٠٠٠٠٢٧٦	٠,٠٠٠٠٠٠١٧	٠,٠٠٠٠٠٠١٣	٠,٠٠٠٠٠٠٢٥
٠,٠٠٠٠٠٦٢٤	٠,٠٠٠٠١٠٢	٠,٠٠٠٠٤٣٢٧	٠,٠٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠٥٥٤	٠,٠٠٠٠٠٠١٣
٠,٠٠٠٠٠١١٦	٠,٠٠٠٠٠٠٦	٠,٠٠٠٠٠٣٩٩	٠,٠٠٠٠٠٢٠٧	٠,٠٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠٠١٧
٠,٠٠٠٠٦٠٠٨	٠,٠٠١١٤١	٠,٠٠٤٣٦٨٥	٠,٠٠٠٠٠٣٩٩	٠,٠٠٠٠٤٣٢٧	٠,٠٠٠٠٠٢٧٦
٠,٠٠٠٠١٩٨	٠,٠٠٠٠٠٠٥	٠,٠٠١١٤١	٠,٠٠٠٠٠٠٠٦	٠,٠٠٠٠٠٠٠٢	٠,٠٠٠٠٠٠٠٢
٠,٠٠٠٠٠٩٣٢	٠,٠٠٠٠٠١٩٨	٠,٠٠٠٠٦٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠١١٦	٠,٠٠٠٠٠٦٢٤	٠,٠٠٠٠٠٠٠٨

(٤) مصفوفة درجات الخطر (التباين)

٠,٠٠٠٠٠٠٢٧٥٥٤٥	٠,٠٠٠٠٠٠٢٨٣٩٧١	٠,٠٠٠٠٠٠٢٥٦٦٥٩	٠,٠٠٠٠٠٠٢٢٨٥٧١	٠,٠٠٠٠٠٠٢٣٠٢٣١
٠,٠٠٠٠٠٠٢٧١١٨٤	٠,٠٠٠٠٠٠٢٧٩٢٢٦	٠,٠٠٠٠٠٠٢٥٣٥٨٢	٠,٠٠٠٠٠٠٢٢٧٣٦٨	٠,٠٠٠٠٠٠٢٢٨٥٧١
٠,٠٠٠٠٠٠٣٢٢٢٨٧	٠,٠٠٠٠٠٠٣٣٣٣١٣	٠,٠٠٠٠٠٠٢٩٤٣	٠,٠٠٠٠٠٠٢٥٣٥٨٢	٠,٠٠٠٠٠٠٢٥٦٦٥٩
٠,٠٠٠٠٠٠٣٧٠٨٦٩	٠,٠٠٠٠٠٠٣٨٤٦٧	٠,٠٠٠٠٠٠٣٣٣٣١٣	٠,٠٠٠٠٠٠٢٧٩٢٢٦	٠,٠٠٠٠٠٠٢٨٣٩٧١
٠,٠٠٠٠٠٠٣٥٧٧٥٢	٠,٠٠٠٠٠٠٣٧٠٨٦٩	٠,٠٠٠٠٠٠٣٢٢٢٨٧	٠,٠٠٠٠٠٠٢٧١١٨٤	٠,٠٠٠٠٠٠٢٧٥٥٤٥

(٥) مصفوفة درجة خطورة المحافظة

٠,١٦٦	٠,١٦٩	٠,١٦٠	٠,١٥١	٠,١٥٢
٠,١٦٥	٠,١٦٧	٠,١٥٩	٠,١٤٩	٠,١٥١
٠,١٨٠	٠,١٨٣	٠,١٧٢	٠,١٥٩	٠,١٦٠
٠,١٩٣	٠,١٩٣	٠,١٨٣	٠,١٦٧	٠,١٦٩
٠,١٨٩	٠,١٩٣	٠,١٨٠	٠,١٦٥	٠,١٦٦

ج) قياس درجة الخطر في محافظة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (صندوقي للتأمين الاجتماعي معا) خلال فترة للدراسة^(١)

٢) مصفوفة نسب لوجه الاستثمار خلال فترة الدراسة					١) مصفوفة معدلات ربع الاستثمار خلال فترة الدراسة				
٠,٩٢٣	٠,٩٢٠	٠,٩١٤	٠,٩٠٩	٠,٩٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٤	٠,١٠٨	٠,١٠٣
٠,٠٤١	٠,٠٣٧	٠,٠٤٤	٠,٠٥٠	٠,٠٥٢	٠,٠٩٨	٠,٠٨٨	٠,٠٩٢	٠,١٠٠	٠,١٠٢
٠,٠٢٣	٠,٠٢٧	٠,٠٣٠	٠,٠٣٥	٠,٠٤٠	٠,٠٥٥	٠,٠٦١	٠,٠٦٠	٠,٠٥٩	٠,٠٥٧
٠,٠١١	٠,٠١٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٨٢	٠,٠٥٩	٠,٠٩٢	٠,٢٤٣	٠,٢١٩
٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,١٧٠	٠,١٤٢	٠,١٢٥	٠,١١٢	٠,١٠١
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٣٢	٠,٠٢٧	٠,٠٢٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢

٣) مصفوفة (التغير) التباين المشترك بين معدلات ربع الاستثمار لمحافظة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

٠,٠٠٠٠٠٧-	٠,٠٠٠٠٠٨٦-	٠,٠٠٠٠٠٦٧٢	٠,٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠٠٢	٠,٠٠٠٠٠٠٣١
٠,٠٠٠٠٠٤٢٤-	٠,٠٠٠٠٠٤٨٤-	٠,٠٠٠٠٠٣٢٢	٠,٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠٠٢٧٢	٠,٠٠٠٠٠٠٢
٠,٠٠٠٠٠٠٣-	٠,٠٠٠٠٠١٦٦-	٠,٠٠٠٠٠٢٧٨-	٠,٠٠٠٠٠٠٤٧	٠,٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٠٠٠٠٠٠٨
٠,٠٠٠٠٨٧٧-	٠,٠٠١٤٣٩٤-	٠,٠٠٥٨١٤٨	٠,٠٠٠٠٠٢٧٨-	٠,٠٠٠٠٠٣٢٢	٠,٠٠٠٠٠٠٦٧٢
٠,٠٠٠٠٢٦٨٢	٠,٠٠٠٥٨٦٧	٠,٠٠١٤٣٩٤-	٠,٠٠٠٠٠١٦٦-	٠,٠٠٠٠٠٤٨٤-	٠,٠٠٠٠٠٠٨٦-
٠,٠٠٠٠١٤٥٤	٠,٠٠٠٠٢٦٨٢	٠,٠٠٠٠٨٧٧-	٠,٠٠٠٠٠٠٣-	٠,٠٠٠٠٠٤٢٤-	٠,٠٠٠٠٠٠٧-

٤) مصفوفة درجات الخطر (التباين)

٠,٠٠٠٠٠٣٧٣٩٢٩	٠,٠٠٠٠٠٣٨٦٦٥١	٠,٠٠٠٠٠٣٣٧٧٤٦	٠,٠٠٠٠٠٢٩٠٩٣٣	٠,٠٠٠٠٠٢٩٢٥٣٩
٠,٠٠٠٠٠٣٦٩٣٧٢	٠,٠٠٠٠٠٣٨١٦٤٤	٠,٠٠٠٠٠٣٣٤٦٨١	٠,٠٠٠٠٠٢٨٩٦٢٢	٠,٠٠٠٠٠٢٩٠٩٣٣
٠,٠٠٠٠٠٤٤٩١٢	٠,٠٠٠٠٠٤٦٦٣٤٥	٠,٠٠٠٠٠٣٩٨٩٧٨	٠,٠٠٠٠٠٣٣٤٦٨١	٠,٠٠٠٠٠٣٣٧٧٤٦
٠,٠٠٠٠٠٥٣٢٩٢٦	٠,٠٠٠٠٠٥٥٥٤٠٧	٠,٠٠٠٠٠٤٦٦٣٤٥	٠,٠٠٠٠٠٣٨١٦٤٤	٠,٠٠٠٠٠٣٨٦٦٥١
٠,٠٠٠٠٠٥١١٧٢٦	٠,٠٠٠٠٠٥٣٢٩٢٦	٠,٠٠٠٠٠٤٤٩١٢	٠,٠٠٠٠٠٣٦٩٣٧٢	٠,٠٠٠٠٠٣٧٣٩٢٩

٥) مصفوفة درجة خطورة المحافظة

٠,١٩٣	٠,١٩٧	٠,١٨٤	٠,١٧١	٠,١٧١
٠,١٩٢	٠,١٩٥	٠,١٨٣	٠,١٧٠	٠,١٧١
٠,٢١٢	٠,٢١٦	٠,٢٠٠	٠,١٨٣	٠,١٨٤
٠,٢٣١	٠,٢٣٦	٠,٢١٦	٠,١٩٥	٠,١٩٧
٠,٢٢٦	٠,٢٣١	٠,٢١٢	٠,١٩٢	٠,١٩٣

د) ترتيب صناديق التامين الاجتماعى و الهينة حسب درجة الخطورة خلال فترة الدراسة

جدول (١٠)

ترتيب صناديق التامين الاجتماعى و الهينة حسب درجة الخطورة خلال فترة الدراسة

الهينة القومية للتامين الاجتماعى	صندوق تامين العاملين بالقطاع العلم والخاص	صندوق تامين العاملين بالقطاع الحكومى	المئة المالية
٠,١٧١	٠,١٥١	٠,١٩١	٩٦/٩٥
٠,١٧٠	٠,١٥٠	٠,١٩١	٩٧/٩٦
٠,٢٠٠	٠,١٧١	٠,٢١٨	٩٨/٩٧
٠,٢٣٦	٠,١٩٦	٠,٢٤٨	٩٩/٩٨
٠,٢٢٦	٠,١٨٩	٠,٢٣٤	٢٠٠٠/٩٩
٠,٢٠١	٠,١٧١	٠,٢١٦	متوسط درجات الخطر خلال فترة الدراسة
٢	١	٣	الترتيب وفقاً لدرجة الخطورة

المبحث الرابع

تقييم الأداء المالي لاستثمار محافظ صناديق التأمين الاجتماعي في مصر

خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب

يعد مقياس شارب من المقاييس الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها في قياس كفاءة الأداء الاستثماري ، ويعتمد هذا الأسلوب في حساباته على مدى قرب أو بعد متوسط العائد على استثمارات المحفظة عن العائد الخالي من المخاطرة (عائد أنون للخزينة وعائد السندات الحكومية) مقوماً بوحدات معيارية (الإتحراف المعياري كمقياس للمخاطرة العامة والخاصة) وهو ما يطلق عليه في الإحصاء بالدرجة المعيارية .

فإذا كانت النتيجة = صفر فإن معنى ذلك أن متوسط عائد المحفظة يتساوى مع العائد الخالي من المخاطرة ولا يضيف جديداً (أي مخاطرة بلا ثمن) وكان من الأفضل أن نريخ أنفسنا ونستثمر أموالنا في استثمارات حكومية خالية من المخاطرةلما إذا كانت النتيجة موجبة فإن هذا المقياس يحسب كم أضاف هذا الإستثمار كعائد إضافي عن العائد الخالي من المخاطرة . أما إذا كانت النتيجة بالسالب فإن معنى ذلك أن المحفظة خاسرة ويجب إعادة النظر في إستثماراتها.

ويأخذ مقياس شارب المعادلة الآتية :

$$\text{ش} = \frac{ع - ع^{\text{ع}}}{\sigma}$$

حيث

ش = مؤشر شارب لتقييم الأداء

ع = متوسط العائد على استثمارات المحفظة = $\bar{ع}$ (ع x و ن)

ع = معدل العائد الخالي من المخاطرة .

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (ع - \bar{ع})^2}{(ن - 1)}} = \text{الإتحراف المعياري لعوائد استثمارات المحفظة}$$

أولاً) تقييم الأداء المالي لإستثمار محافظة صندوق العاملين بالقطاع الحكومي في مصر خلال

فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب :

وفقاً لمقياس شارب وبفرض أن معدل العائد الخالي من المخاطرة ٩ % نجد أن محافظة تأمين صندوق العاملين بالقطاع الحكومي حققت ١,٣٤ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة في عام ٩٦ / ٩٧، يليه عام ٩٨/٩٧ حيث حققت ١,١٣ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٩٩/٩٨ حيث حققت ١,١٠ وحدة عائد إضافي مقابل كل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث حققت ١,٠٦ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ثم عام ٩٦/٩٥ حيث حققت ٠,٨٧٨ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة .

أما المتوسط العام خلال فترة البحث فتحقق ١,١٠ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، وبذلك يكون أكفا أداء مالي حدث في العام المالي ٩٧/٩٦ .

والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (١١)

مقياس شارب لقياس كفاءة محافظة تأمين العاملين بالقطاع الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة

ش	σ	ع	العام المالي
٠,٨٧٨	٠,٠٢١٦٣	٠,١٠١٠٦٨	٩٦/٩٥
١,٣٤	٠,٠١٢٠٦٦	٠,١٠٦١٩٧	٩٧/٩٦
١,٠٣	٠,٠١٠٠٥٩٨	٠,١٠١٤٢٦	٩٨/٩٧
١,١٠	٠,٠١٠٣٣	٠,١٠١٣٣٧	٩٩/٩٨
١,٠٦	٠,٠١١٢٢٤٩	٠,١٠١٩٥٠٢	٢٠٠٠/٩٩
١,١٠	المتوسط العام لمقياس شارب خلال فترة الدراسة		

ثانياً : تقييم الأداء المالي لإستثمار محافظة صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام

والخاص في مصر خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب

وفقاً لمقياس شارب وبفرض أن معدل العائد الخالي من المخاطرة ٩ % ، نجد أن محافظة تأمين صندوق العاملين بالقطاع العام والخاص حققت ١,٧٩ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة

عام ٩٩/٩٨ ، يليه عام ٩٨/٩٧ حيث حققت ١,٧٥ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٩٧/٩٦ ، حيث حققت ١,٦٧ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٢٠٠٠/٩٩ حيث حققت ١,٦٥ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٩٦/٩٥ حيث حققت ١,١٨ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة .

أما المتوسط العام خلال فترة الدراسة فتحقق ١,٦١ وحدة عائد إضافي لدر وحدة مخاطرة ، وبذلك يكون كفاً أداء مالي حدث في العام المالي ٩٩/٩٨ .

والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (١٢)

مقياس شارب لقياس كفاءة محفظة تأمين العاملين بالطعام والخاص في مصر خلال فترة الدراسة

ش	σ	ع	العام المالي
١,١٨	٠,٠٠٩١٣٧	٠,١٠٠٨٢٥	٩٦/٩٥
١,٦٧	٠,٠٠٩٢٨٩	٠,١٠٥٥٦٤	٩٧/٩٦
١,٧٥	٠,٠٠٧١٣٤٤	٠,١٠٢٥١	٩٨/٩٧
١,٧٩	٠,٠٠٧٢٠٤١	٠,١٠٢٨٦٨	٩٩/٩٨
١,٦٥	٠,٠٠٧٨٢٩	٠,١٠٢٩٠٦	٢٠٠٠/٩٩
١,٦١	المتوسط العام لمقياس شارب خلال فترة الدراسة		

ثانياً : تقييم الأداء المالي لاستثمار محفظة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

(الصندوقان معاً) في مصر خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب

وفقاً لمقياس شارب وبفرض أن معدل العائد الخالي من المخاطرة ٩% ، نجد أن محفظة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي حققت ١,٤٩ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة عام ٩٩/٢٠٠٠ ، يليه عام ٩٧/٩٦ حيث حققت ١,٤٣ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٩٨/٩٧ حيث حققت ١,٣٨ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم ٩٩/٩٨ حيث حققت ١,٢٣ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة ، ثم عام ٩٦/٩٥ حيث حققت ١,٠٣ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة .

أما المتوسط العام خلال فترة الدراسة فتحقق ١,٣١ وحدة عائد إضافي لكل وحدة مخاطرة .

والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (١٣)

مقياس شارب لقياس كفاءة محافظة تأمين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة

ش	σ	\bar{E}	العام المالي
١,٠٣	٠,٠١٠٧٠٠	٠,١٠١٠٢	٩٦/٩٥
١,٤٣	٠,٠١١٠٣٦٣	٠,١٠٥٨٢٦	٩٧/٩٦
١,٣٨	٠,٠٠٨٦٩	٠,١٠١٩٦٩	٩٨/٩٧
١,٢٣	٠,٠٠٩٤٣٩	٠,١٠١٦٦	٩٩/٩٨
١,٤٩	٠,٠٠٨٢٨٨	١٠٢٣٧٩	٢٠٠٠/٩٩
١,٣١	المتوسط العام لمقياس شارب خلال فترة الدراسة		

- ومن خلال الدراسة السابقة نجد أن صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص حقق أعلى متوسط عام خلا فترة الدراسة يليه الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (الصندوقان معا) ثم يليه صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي .

- مقاييس أخرى لقياس الأداء المالي للاستثمار :

هناك مقاييس أخرى لتقييم الأداء المالي للاستثمار مثل مقياس ترينور Treynor Measure ، ومقياس جنسن Jensen Measure ، وغيرها.... إلا أنها تعتمد في حساباتها على مقياس بيتا (β) كمقياس للمخاطرة العامة بدلاً من الإحتراف المعياري (σ) والذي يقيس المخاطرة الكلية للمحفظة وقد فضل الباحث الاعتماد على مقياس شارب لتقييم الأداء المالي لأنه يعتمد على المخاطر الكلية للمحفظة (أي المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة) وهو ما يعطى صورة أكثر دقة عن كفاءة الأداء المالي أما المقاييس الأخرى التي تعتمد في حساباتها على المخاطرة المنتظمة β (فقط) فهي تفترض أن المنشأة على كفاءة استثمارية عالية تستطيع بها أن تنتجاً بعوائد الاستثمار المختلفة وقياس معاملات الارتباط فيما بينها وإحترافاتها المعيارية مما يساعدها على التخلص التي من المخاطر الخاصة (الغير منتظمة) ولا يتبقى إلا المخاطرة العامة المنتظمة فقط وهذا لا يتوفر لهيئة التأمين الاجتماعي وصناديقها للأسباب الآتية :

- ١- أن هيئة التأمين الاجتماعي وصناديقها ليست حرة في استثمار أموالها وغير مسموح لها بالاستثمار الذاتي إلا في حدود ٢٥% من أموالها فقط وفقاً لقرار ١٩٩٢ ، كما أنها ليست متخصصة في الاستثمار ، كما أنها لا تشارك في تحديد قنوات الاستثمار التي يستثمر فيها بنك الاستثمار القومي لأموالها والتي تصل إلى ما يزيد عن ٩٠% من حجم استثماراتها .
 - ٢- أن استثمارات هيئة التأمين الاجتماعي المتمثلة في بنك الاستثمار القومي موجهة من قبل الحكومة بصفتها حارسة لأموال الشعب ، وليس للهيئة أي سلطة في تحديد قنوات الاستثمار أو تغييرها ، وإنما سلطاتها تتمثل فقط في التفاوض مع ممثل للبنك في الحصول على ريع استثمار أفضل .
 - ٣- أن إدارة عملية الاستثمار تحتاج إلى إدارة فنية علمية متخصصة في مجال الاستثمار تستطيع أن تقوم بدراسة السوق والتنبؤ بعوائد الاستثمار وقياس معاملات الارتباط وقياس الإنحراف المعياري لعوائد الاستثمار المختلفة ولختيار أفضل البدائل الاستثمارية .
- ولهذا نجد أن الهيئة وصناديقها غير حرة في استثمار أموالها إلا بقدر ضئيل ، فقنوات الاستثمار تكاد تكون محدودة وثابتة منذ فترة طويلة وكلها تركز على عنصر الضمان ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على مقياس β في قياس كفاءة الاستثمار بهذه الصناديق .

المبحث الخامس النتائج والتوصيات

أولاً نتائج الدراسة :

(أ) درجة خطورة محافظ استثمار أموال للتأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة

السنة المالية	صندوق تأمين العاملين بقطاع الحكومي	صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (صندوقان معاً)
٩٦/٩٥	٠,١٩١	٠,١٥٢	٠,١٧١
٩٧/٩٦	٠,١٩٢	٠,١٤٩	٠,١٧٠
٩٨/٩٧	٠,٢١٨	٠,١٧٢	٠,٢٠٠
٩٩/٩٨	٠,٢٤٨	٠,١٩٣	٠,٢٣٦
٢٠٠٠/٩٩	٠,٢٣٤	٠,١٨٩	٠,٢٢٦
متوسط درجات الخطر خلال فترة الدراسة	٠,٢١٧	٠,١٧١	٠,٢٠١
ترتيب محافظ الاستثمار وفقاً لدرجة الخطورة	٣	١	٢

مما سبق يتضح لنا أن صندوق تأمين العاملين بقطاع العمال العام والخاص في أدنى درجات الخطورة ، يليه الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ثم صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي .

(ب) العائد المتوقع لمحافظ استثمار أموال التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة

السنة المالية	صندوق تأمين العاملين بقطاع الحكومي	صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (الصندوقان معاً)
٩٦/٩٥	%١٠,١١	%١٠,٠٨	%١٠,١٠
٩٧/٩٦	%١٠,٦٢	%١٠,٥٦	%١٠,٥٩
٩٨/٩٧	%١٠,١٤	%١٠,٢٥	%١٠,٢٠
٩٩/٩٨	%١٠,١٣	%١٠,٢٩	%١٠,١٧
٢٠٠٠/٩٩	%١٠,٢٠	%١٠,٢٩	%١٠,٢٤
للمتوسط العام للعائد السنوي للفترة الدراسة	%١٠,٢٤	%١٠,٢٩	%١٠,٢٦
ترتيب محافظ الاستثمار وفقاً لمعدل العائد	٣	١	٢

يتضح لنا من الجدول السابق أن صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص أعلى معدل عائد متوقع خلال فترة الدراسة ، يليه الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ، ثم يليه صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي .

ج) تقييم الأداء المالي لمحافظة استثمار أموال التأمين الاجتماعي في مصر خلال فترة الدراسة باستخدام مقياس شارب :

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (الصندوقان معا)		صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص		صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي		السنة المالية
ترتيب السنوات	مؤشر شارب	ترتيب السنوات	مؤشر شارب	ترتيب السنوات	مؤشر شارب	
٥	١,٠٣	٥	١,١٨	٥	٠,٨٧٨	٩٦/٩٥
٢	١,٤٣	٣	١,٦٧	١	١,٣٤	٩٧/٩٦
٣	١,٣٨	٢	١,٧٥	٢	١,١٣	٩٨/٩٧
٤	١,٢٣	١	١,٧٩	٣	١,١٠	٩٩/٩٨
١	١,٤٩	٤	١,٦٥	٤	١,٠٦	٢٠٠٠/٩٩
١,٣١		١,٦١		١,١٠		المتوسط العلم خلال فترة الدراسة
٢		١		٣		الترتيب وفقا للمتوسط العلم

يتضح لنا من الجدول السابق أن صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص أكثر كفاءة ، تليه الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ثم صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي .

د) خطورة عناصر المحفظة الاستثمارية :

تتمثل مخاطر عناصر المحفظة الاستثمارية في :

- ١- الاستثمار في الأسهم غالباً ما يعطي ضمان حقيقي ، حيث أن قيمة السهم غالباً ما تعكس التغير في القوة الشرائية للنقود ، إلا أنها تتعرض أكثر من غيرها للمخاطر المالية ، فلا يتم توزيع أرباح إلا عند تحقيق ربح في المنشأة .
- ٢- السندات الحكومية على جانب كبير من الأمان ، إذ لا يوجد مخاطر التوقف عن السداد أو مخاطر تأجيله ، قيمة السندات وأرباحها يتم دفعها بصرف النظر عن نتائج الأعمال ربحاً أم خسارة ، ويمكن التعامل فيها بكميات كبيرة دون التأثير على سعرها الساند في السوق ، مما يجعلها مناسبة لإستثمار أموال ضخمة كأموال محافظ البنوك وشركات التأمين

والتأمينات الاجتماعية ... إلا أنها تتعرض لمخاطر عدم مسايرة فائدتها للفائدة السائدة في السوق وكذلك مخاطر إنخفاض القوة الشرائية .

٣- الأسهم الممتازة تتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها السندات إلا أنها من جهة الضمان تأتي في المرحلة التالية بعد السندات مباشرة .

٤- تعتبر أذون الخزانة مجال استثمار ممتاز بالنسبة للأموال المراد الاحتفاظ بها لمواجهة احتياجات السيولة في المستقبل لخلوها من المخاطر وإمكانية بيعها بسهولة ، إلا أن التأمينات الاجتماعية لها موارد سائلة دائماً متمثلة في الاشتراكات الدورية وعوائد استثمارها . مما يجعلها لا تحتاج إلى هذا البند .

٥- الاستثمار في الودائع النقدية يعطى ضمان اسمي حيث أنها تضمن سداد نفس الوحدات النقدية المستثمرة عندما يحل مواعيد سدادها ... بالإضافة إلى ذلك تعطى الودائع معدل عائد ثابت خلال مدة الوديعة.

٦- السلع مرتفعة الثمن مثل السيارات والعقارات تميل إلى الاستجابة للتغيرات الاقتصادية فيرتفع سعرها إذا ارتفعت الأسعار والعكس بالعكس مما يجعل أسهمها تتماشى مع الارتفاع العام للأسعار .

٧- تزداد المخاطر المالية عندما تزداد نسبة الإقراض وتقل عندما تقل نسبة الإقراض.

خامساً : خطورة المحفظة الاستثمارية :

تتمثل خطورة المحفظة الاستثمارية في :

١- المخاطر العامة لا يمكن للمستثمر التخلص منها حتى لو قام ببيع جميع أسهم المنظمة التي يستثمر فيها أمواله ، كما لا يمكن التخلص منها بالتنوع لأنها أخطار تصيب الاقتصاد العام ككل .

٢- المخاطر الخاصة يمكن التخلص منها بتنوع محفظة الأوراق المالية ، وأن الحد الأقصى للتنوع يعني أنه تم إستغلال جميع الفرص المتاحة وأن المخاطرة المتبقية فقط هي مخاطرة السوق .

٣- إذا كانت مخاطر الاستثمار < مخاطر السوق هنا يجب أن يحقق الاستثمار عائد أكبر من عائد السوق .

٤- إذا كانت مخاطر الاستثمار > مخاطر السوق هنا يجب أن يحقق الاستثمار عائد أقل من عائد السوق .

٥- تنوع الاستثمارات ليس هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى تخفيض الخطر ولكن معامل الارتباط هو الذي يؤدي إلى هذه النتيجة ، حيث ينخفض الخطر عندما يكون معامل الارتباط بين كل وجهين استثماريين أقل من الواحد الصحيح ، ويزداد الانخفاض كلما اتجهنا نحو معامل الارتباط بالسالب ، ويصل إلى أدناه عندما يكون معامل الارتباط = -١ .

٦- الاستثمارات المرتبطة ببعضها البعض تزيد من مخاطر الاستثمار ولا تخفضها على عكس المشروعات ذات الأنشطة المختلفة فهي تؤدي إلى تخفيض مخاطر الاستثمار .

٧- معامل الإختلاف : يقيس التقلبات المتوقعة في التدفقات النقدية نتيجة المخاطرة العامة والخاصة (الكلية) بينما معامل بيتا (β) يقيس المخاطرة العامة فقط أي مدى تأثير النشاط الاستثماري بالنشاط الاقتصادي ككل .

٨- هناك ٣ عناصر لتخفيض درجة المخاطرة

(أ) عدد البدائل الاستثمارية

(ب) الوزن النسبي لكل بديل استثماري داخل المحفظة .

(ج) درجة الارتباط بين عوائد البدائل الاستثمارية وإلى أي مدى يقل هذا الارتباط عن الواحد الصحيح .

٩- (التغاير) هو حاصل ضرب معامل الارتباط بين كل وجهين استثماريين في الانحراف المعياري لكل منهما ويستخدم لقياس تأثير الاستثمارات بعضها مع البعض طبقاً لتأثيرات التفاعل بينها .

١٠- عند اختيار مكونات المحفظة يجب مراعاة مخاطر المحفظة ويقصد بها تقلب العوائد المتولدة عن مجموع الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة .

١١- العبرة ليست بحجم المخاطرة التي ينطوي عليها البديل الاستثماري (مدى تقلب تدفقاته النقدية) بل العبرة بتأثير هذا البديل على المخاطر الكلية للاستثمارات .

١٢- مخاطر البديل الاستثماري تتأثر بتفاعل حركة عوائده مع عوائد الاستثمارات الأخرى ، فقد يكون قبول البديل الاستثماري ذو المخاطرة الأكبر يؤدي إلى

تخفيض المخاطر الكلية للمحفظة بينما يترتب على قبول البديل الاستثماري نو
المخاطرة الأقل زيادة في المخاطر الكلية.

ثانياً: التوصيات :

١- إن ارتفاع نسبة المسنين في التركيب السكاني نتيجة زيادة الأعمار وارتفاع توقعات الحياة
من ناحية وارتفاع عدد المتعطلين عن العمل والتقاعد المبكر من ناحية أخرى ، يعرض
نظام المعاشات للخطر ما لم نعمل على البحث عن قنوات استثمارية تعطي عائد أفضل ،
ويتم ذلك من خلال التحرير التدريجي لأموال التأمينات والمستثمرة في بنك الاستثمار
القومي ، واستثمارها من خلال هيئة استثمارية علمية متخصصة تقوم على التنبؤ بمعدلات
العائد ودرجات الخطورة المتوقعة .

٢- إن غالبية استثمارات التأمين الاجتماعي تتسم بالطابع الدفاعي (العائد مع ضمان الأموال
المستثمرة) نعم .. إن الارتباط بين المخاطرة والعائد ارتباط طردي فكما ارتفعت
المخاطرة ارتفع العائد والعكس بالعكس إلا أن ذلك لا يعني أن جميع العوائد المرتفعة
تتطوي على خطورة مرتفعة ، فهناك من الشركات الصناعية الناجحة وشركات الاتصالات
الفضائية والإعلامية ما تحقق عوائد مرتفعة بالإضافة إلى مكاسب رأسمالية مع انخفاض
درجة المخاطرة .

٣- ما مدى إمكانية استثمار أموال التأمين الاجتماعي في المشاركة في ملكية شركات القطاع
العام التجارية والصناعية التي تم خصصتها ، وبالتالي فإن هذا الاستثمار طويل الأجل
يناسب التزامات التأمين الاجتماعي طويلة الأجل أيضاً .

٤- ما مدى إمكانية استثمار جزء من أموال التأمينات - ولو حتى اشتراكات العاملين بالخارج
التي تدفع بالدولار الأمريكي - في إيداعات واستثمارات بعملات دولية
مثل (الدولار - الاسترليني - اليورو) فالعائد الناتج عن هذه العملات سواء كان عائداً
دورياً أو رأسمالي يفوق معدل العائد على العملة الوطنية ، فقد قفز سعر الدولار في الفترة
الأخيرة قفزات رأسمالية تصل إلى ضعف سعره ، كما أن التنويع بين هذه العملات يحدث
نوع من الضمان لأي عجز في إيرادات نوع ما سوف تعوضه الزيادة في إيرادات نوع آخر

٥- إذا علمنا أن بنك الاستثمار القومي يحصل على أموال الهيئة بمعدلات معقولة - بعد مفاوضات سنوية مع ممثل البنك - ثم يعيد إقراضها للتجار والصناع بمعدلات أعلى ويحصل على فرق العائد في صورة مكاسب وأرباح له يدفع منها رواتب موظفين ويدير بها مشروعاته الخاصة ، فإذا افترضنا أن هذا الفرق مثلاً في حدود ٣% تقريباً ، وأن احتياطي أموال التأمين الاجتماعي في العام ٢٠٠٠/٩٩ كانت ١٥٠٢١٧,١ مليون جنية لعلمنا أن في هذا العام وحده خسرت الهيئة ٤٥٠٦,١ مليون جنية ، فكيف إذا أعدنا حساباتنا في خسائر الهيئة طوال مدة الاستثمار في البنك بحساب الفرق بين معدل الاستثمار السائد في السوق خلال كل سنة مطروحاً منه معدل العائد الذي نحصل عليه من البنك مضروباً في كمية الأموال المستثمرة ...؟؟

٦- إن التوزيع النسبي (غير المتكافئ و المدروس) بين أوجه الاستثمارات المختلفة للهيئة قد لا يحقق الأسلوب الأمثل للاستثمار .

٧- ما مدى إمكانية استثمار جزء من أموال الهيئة في المشروعات الصناعية الجديدة المربحة وذلك بعد دراسة مدى حاجة المجتمع لهذه المشروعات واحتمال استمرارية المشروع في تحقيق الأرباح وحجم هذه الأرباح ومعدل العائد المتوقع منها ، وذلك بدراسة المشروع جيداً ، أو بدراسة المشروعات الأخرى المشابهة من نفس النوع .

٨- إن جزء من استثمارات الهيئة عبارة عن استثمارات في ودائع لأجل والودائع استثمارات قصيرة الأجل لا تتفق وطبيعة التزامات التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل ، قد تكون الودائع مفيدة للحصول على المال السائل بسهولة في الوقت المطلوب إذا تزامن مواعيد إستحقاقها مع مواعيد الاحتياج إليها إلا أن التأمينات الاجتماعية لا تعاني من هذه المشكلة فليديها موارد متدفقة شهرياً متمثلة في إشتراكات وعوائد إستثمارها .. وبالتالي لا يجب أن يكون الاستثمار في الودائع هدف استثماري بقدر ما يكون هدفاً لتحقيق هدف استثماري أفضل .

٩- إن احتياطات التأمين الاجتماعي تتراكم عاماً بعد آخر بل شهراً بعد آخر .. وقد تصل لمرحلة - إن لم تكن قد وصلت بالفعل - يصعب توظيفها بكفاءة والأمر يحتاج لإدارة علمية فعالة ، تدرس الخطط الاستثمارية مسبقاً وتستعين بالدراسات المتعلقة بتوقعات الدخل من

الإيرادات والمنصرف من التعويضات لتحديد المبالغ المتاحة للاستثمار ، ليس لسنة بل لعدة سنوات مقبلة ، حتى يمكن اختيار الاستثمارات التي تتجانس مع تلك التعويضات .

١٠- عند إضافة مشروع استثماري جديد يجب أن تتناسب مخاطره النسبية (المخاطرة النسبية : هي مخاطرة المشروع منسوبة إلى مخاطرة الاستثمار في السوق) مع عانده ، فإن زادت مخاطرته عن مخاطرة السوق يجب أن يرتفع عانده عن عائد السوق والعكس بالعكس ، كما يجب أن يكون معامل الارتباط بين معدل عوائده المتوقعة مع عوائد المحفظة الاستثمارية تؤدي إلى تخفيض مخاطر المحفظة ولا تزيدها .

١١- قبل البدء في توظيف أموالنا في مشروعات استثمارية يجب أن نقوم بعمليات حسابية معقدة تبنى على نظرية الاحتمالات وذلك لمحاولة تحديد عائد الاستثمار المتوقع ... وهذا لن يكون سهلاً خاصة أن البيانات المتاحة غالباً ما تكون غير كافية وغير دقيقة بدرجة تسمح لنا بالحصول على نتائج دقيقة ، ولكن على الأقل يجب أن يقوم الخبير الاكتواري بتقدير مبدئي لهذا العائد على أن يعاد النظر فيه كلما توافرت بيانات كافية .

ثالثاً : الجداول والملاحق

أ- الجداول :

جدول (١) توزيع الاستثمارات المالية لصندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة من (١٩٦٥/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩) والأهمية النسبية لها .

جدول (٢) توزيع الاستثمارات المالية لصندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص في مصر خلال فترة الدراسة من (١٩٦٥/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩) والأهمية النسبية لها .

جدول (٣) توزيع الاستثمارات المالية لصندوق التأمين الاجتماعي معاً خلال فترة الدراسة من (١٩٦٥/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩) والأهمية النسبية لها .

جدول (٤) ترتيب أوجه الاستثمار في صندوق التأمين الاجتماعي خلال فترة الدراسة .

جدول (٥) معدل ريع الاستثمار لصندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي في مصر .
خلال فترة الدراسة .

جدول (٦) معدل ريع الاستثمار لصندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص في مصر .
خلال فترة الدراسة .

- جدول (٧) معدل ريع الاستثمار لصندوقى التأمين الاجتماعى معاً خلال فترة الدراسة .
- جدول (٨) ترتيب عناصر الاستثمار لصندوقى التأمين الاجتماعى والهيئة حسب درجة الخطورة
- جدول (٩) العائد الاستثمارى المتوقع لصندوقى التأمين الاجتماعى والهيئة خلال فترة الدراسة.
- جدول (١٠) ترتيب صناديق التأمين الاجتماعى والهيئة حسب درجة الخطورة خلال فترة الدراسة .
- جدول (١١) مقياس شارب لقياس كفاءة محفظة تأمين العاملين بالقطاع الحكومى فى مصر خلال فترة الدراسة .
- جدول (١٢) مقياس شارب لقياس كفاءة محفظة تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص فى مصر خلال فترة الدراسة .
- جدول (١٣) مقياس شارب لقياس كفاءة محفظة تأمين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى فى مصر خلال فترة الدراسة .

ب- الملاحق :

- ملحق (١) : مصفوفة درجات الخطر (التباين) لمحفظة استثمار صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومى فى مصر خلال فترة الدراسة .
- ملحق (٢) : مصفوفة درجات الخطر (التباين) لمحفظة استثمار صندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص فى مصر خلال فترة الدراسة .
- ملحق (٣) : مصفوفة درجات الخطر (التباين) لمحفظة استثمار الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى (الصندوقان معاً) فى مصر خلال فترة الدراسة .

Untitled-1.nb

مصفوفة درجات الخطر (التباين) شغطة استثمار صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي في مصر خلال فترة الدراسة

```

In[1]:= a = {{.882, .065, .046, .001, .002, .004},
             {.891, .063, .038, .001, .004, .003}, {.898, .057, .032, .007, .004, .002},
             {.907, .048, .028, .013, .002, .002}, {.911, .051, .024, .010, .002, .002}}

Out[1]= {{(0.882, 0.065, 0.046, 0.001, 0.002, 0.004)},
          {(0.891, 0.063, 0.038, 0.001, 0.004, 0.003)}, {0.898, 0.057, 0.032, 0.007, 0.004, 0.002},
          {0.907, 0.048, 0.028, 0.013, 0.002, 0.002}, {0.911, 0.051, 0.024, 0.01, 0.002, 0.002}}

In[2]:= b = {{.000004, .000003, .000004, .000077, -.000008, -.000005},
             {.000003, .000017, -.000012, .000138, .0000164, -.000008},
             {.000004, -.000012, .000007, -.0000304, .0000104, .0000035},
             {.000077, .000138, -.0000304, .0039904, -.001095, -.0003642},
             {-.000008, .0000164, .0000104, -.001095, .0008684, .000162},
             {-.000005, -.000008, .0000035, -.0003642, .000162, .000407}}

Out[2]= {{(4. × 10-6, 3. × 10-6, 4. × 10-7, 0.000077, -8. × 10-6, -5. × 10-6),
          (3. × 10-6, 0.000017, -1.2 × 10-6, 0.000138, 0.0000164, -8. × 10-6),
          (4. × 10-7, -1.2 × 10-6, 7. × 10-7, -0.0000304, 0.0000104, 3.5 × 10-6),
          (0.000077, 0.000138, -0.0000304, 0.0039904, -0.001095, -0.0003642),
          (-8. × 10-6, 0.0000164, 0.0000104, -0.001095, 0.0008684, 0.000162),
          (-5. × 10-6, -8. × 10-6, 3.5 × 10-6, -0.0003642, 0.000162, 0.000407)}

In[3]:= c = {{.882, .891, .898, .907, .911}, {.065, .063, .057, .048, .051},
             {.046, .038, .032, .028, .024}, {.001, .001, .007, .013, .010},
             {.002, .004, .004, .002, .002}, {.004, .003, .002, .002, .002}}

Out[3]= {{(0.882, 0.891, 0.898, 0.907, 0.911)}, {0.065, 0.063, 0.057, 0.048, 0.051},
          {0.046, 0.038, 0.032, 0.028, 0.024}, {0.001, 0.001, 0.007, 0.013, 0.01},
          {0.002, 0.004, 0.004, 0.002, 0.002}, {0.004, 0.003, 0.002, 0.002, 0.002}}

In[4]:= a.b.c // MatrixForm

Out[4]//MatrixForm=

$$\begin{pmatrix} 3.65431 \times 10^{-6} & 3.67293 \times 10^{-6} & 4.13269 \times 10^{-6} & 4.59439 \times 10^{-6} & 4.39229 \times 10^{-6} \\ 3.67293 \times 10^{-6} & 3.69438 \times 10^{-6} & 4.14702 \times 10^{-6} & 4.59864 \times 10^{-6} & 4.40016 \times 10^{-6} \\ 4.13269 \times 10^{-6} & 4.14702 \times 10^{-6} & 4.7473 \times 10^{-6} & 5.35615 \times 10^{-6} & 5.08997 \times 10^{-6} \\ 4.59439 \times 10^{-6} & 4.59864 \times 10^{-6} & 5.35615 \times 10^{-6} & 6.13543 \times 10^{-6} & 5.79687 \times 10^{-6} \\ 4.39229 \times 10^{-6} & 4.40016 \times 10^{-6} & 5.08997 \times 10^{-6} & 5.79687 \times 10^{-6} & 5.48948 \times 10^{-6} \end{pmatrix}$$


```


مصفوفة درجات الخطر (التباين) لحفظة استثمار صندوق تأمين العاملين بالقطاع العام والخاص في مصر خلال فترة الدراسة

```
a = {{.923, .038, .036, .001, .001, .001},
      {.928, .036, .031, .001, .003, .001}, {.931, .031, .028, .007, .002, .001},
      {.935, .024, .025, .013, .002, .001}, {.935, .030, .022, .011, .001, .001}}
```

```
{{0.923, 0.038, 0.036, 0.001, 0.001, 0.001},
 {0.928, 0.036, 0.031, 0.001, 0.003, 0.001},
 {0.931, 0.031, 0.028, 0.007, 0.002, 0.001},
 {0.935, 0.024, 0.025, 0.013, 0.002, 0.001},
 {0.935, 0.03, 0.022, 0.011, 0.001, 0.001}}
```

```
b = {{.0000025, -.0000013, .0000017, .0000276, -.000002, -.0000008},
      {-.0000013, .0000554, -.000008, .0004327, -.000102, -.0000624},
      {.0000017, -.000008, .0000207, .0000399, -.00006, -.0000116},
      {.0000276, .0004327, .0000399, .0043685, -.001141, -.0006008},
      {-.000002, -.000102, -.00006, -.001141, .0005, .000198},
      {-.000008, -.0000624, -.0000116, -.0006008, .000198, .0000932}}
```

a.b

```
{{2.3441×10-6, 8.856×10-7, 1.9786×10-6, 0.0000459805, -8.325×10-6, -3.8368×10-6},
 {2.3467×10-6, 6.043×10-7, 1.7796×10-6, 0.0000427716, -6.831×10-6, -3.262×10-6},
 {2.5232×10-6, 3.0456×10-6, 2.062×10-6, 0.0000679232, -0.000013493, -6.7204×10-6},
 {2.7028×10-6, 5.2728×10-6, 2.3021×10-6, 0.000091096, -0.000019453, -9.8568×10-6},
 {2.6367×10-6, 4.8658×10-6, 2.1722×10-6,
 0.0000859765, -0.000018103, -9.1928×10-6}}
```

```
c = {{.923, .928, .931, .935, .935}, {.038, .036, .031, .024, .030},
      {.036, .031, .028, .025, .022}, {.001, .001, .007, .013, .011},
      {.001, .003, .002, .002, .001}, {.001, .001, .001, .001, .001}}
```

```
{{0.923, 0.928, 0.931, 0.935, 0.935}, {0.038, 0.036, 0.031, 0.024, 0.03},
 {0.036, 0.031, 0.028, 0.025, 0.022}, {0.001, 0.001, 0.007, 0.013, 0.011},
 {0.001, 0.003, 0.002, 0.002, 0.001}, {0.001, 0.001, 0.001, 0.001, 0.001}}
```

a.b.c

```
{{2.30231×10-6, 2.28571×10-6, 2.56659×10-6, 2.83971×10-6, 2.75545×10-6},
 {2.28571×10-6, 2.27368×10-6, 2.53582×10-6, 2.79226×10-6, 2.71184×10-6},
 {2.56659×10-6, 2.53582×10-6, 2.943×10-6, 3.33313×10-6, 3.22287×10-6},
 {2.83971×10-6, 2.79226×10-6, 3.33313×10-6, 3.8467×10-6, 3.70869×10-6},
 {2.75545×10-6, 2.71184×10-6, 3.22287×10-6, 3.70869×10-6, 3.57752×10-6}}
```

a.b.c // MatrixForm

```
{ 2.30231×10-6 2.28571×10-6 2.56659×10-6 2.83971×10-6 2.75545×10-6 }
{ 2.28571×10-6 2.27368×10-6 2.53582×10-6 2.79226×10-6 2.71184×10-6 }
{ 2.56659×10-6 2.53582×10-6 2.943×10-6 3.33313×10-6 3.22287×10-6 }
{ 2.83971×10-6 2.79226×10-6 3.33313×10-6 3.8467×10-6 3.70869×10-6 }
{ 2.75545×10-6 2.71184×10-6 3.22287×10-6 3.70869×10-6 3.57752×10-6 }
```

مصفوفة درجات الخطر (التباين) لحفظه استثمار الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (الصندوقان معاً) خلال فترة الدراسة

$a = \{ \{ .904, .052, .040, .001, .001, .002 \},$
 $\{ .909, .050, .035, .001, .003, .002 \}, \{ .914, .044, .030, .007, .003, .002 \},$
 $\{ .920, .037, .027, .013, .002, .001 \}, \{ .923, .041, .023, .011, .001, .001 \} \}$

$\{ (0.904, 0.052, 0.04, 0.001, 0.001, 0.002),$
 $(0.909, 0.05, 0.035, 0.001, 0.003, 0.002),$
 $(0.914, 0.044, 0.03, 0.007, 0.003, 0.002),$
 $(0.92, 0.037, 0.027, 0.013, 0.002, 0.001),$
 $(0.923, 0.041, 0.023, 0.011, 0.001, 0.001) \}$

$b = \{ \{ .0000031, .000002, .0000008, .0000672, -.0000086, -.000007 \},$
 $\{ .000002, .0000272, -.000008, .000322, -.0000484, -.0000424 \},$
 $\{ .0000008, -.000008, .0000047, -.0000278, -.0000166, -.0000003 \},$
 $\{ .0000672, .000322, -.0000278, .0058148, -.0014394, -.000877 \},$
 $\{ -.0000086, -.0000484, -.0000166, -.0014394, .0005867, .0002682 \},$
 $\{ -.000007, -.0000424, -.0000003, -.000877, .0002682, .0001454 \} \}$

$\{ (3.1 \times 10^{-6}, 2. \times 10^{-6}, 8. \times 10^{-7}, 0.0000672, -8.6 \times 10^{-6}, -7. \times 10^{-6}),$
 $(2. \times 10^{-6}, 0.0000272, -8. \times 10^{-6}, 0.000322, -0.0000484, -0.0000424),$
 $(8. \times 10^{-7}, -8. \times 10^{-6}, 4.7 \times 10^{-6}, -0.0000278, -0.0000166, -3. \times 10^{-7}),$
 $(0.0000672, 0.000322, -0.0000278, 0.0058148, -0.0014394, -0.000877),$
 $(-8.6 \times 10^{-6}, -0.0000484, -0.0000166, -0.0014394, 0.0005867, 0.0002682),$
 $(-7. \times 10^{-6}, -0.0000424, -3. \times 10^{-7}, -0.000877, 0.0002682, 0.0001454) \}$

a.b

$\{ (2.983 \times 10^{-6}, 3.0912 \times 10^{-6}, 4.502 \times 10^{-7}, 0.0000790022, -0.0000112715, -8.8628 \times 10^{-6}),$
 $(2.9733 \times 10^{-6}, 2.99 \times 10^{-6}, 4.135 \times 10^{-7}, 0.0000759544, -9.9613 \times 10^{-6}, -8.2751 \times 10^{-6}),$
 $(3.376 \times 10^{-6}, 4.8088 \times 10^{-6}, 2.752 \times 10^{-7}, 0.000109386, -0.0000182673, -0.0000133162),$
 $(3.797 \times 10^{-6}, 6.6772 \times 10^{-6}, 1.72 \times 10^{-7}, 0.000144824, -0.0000274216, -0.0000187361),$
 $(3.6853 \times 10^{-6}, 6.2284 \times 10^{-6}, 1.958 \times 10^{-7},$
 $0.000136235, -0.0000252825, -0.0000174397) \}$

$c = \{ \{ .904, .909, .914, .920, .923 \}, \{ .052, .050, .044, .037, .041 \},$
 $\{ .040, .035, .030, .027, .023 \}, \{ .001, .001, .007, .013, .011 \},$
 $\{ .001, .003, .003, .002, .001 \}, \{ .002, .002, .002, .001, .001 \} \}$

$\{ (0.904, 0.909, 0.914, 0.92, 0.923), (0.052, 0.05, 0.044, 0.037, 0.041),$
 $(0.04, 0.035, 0.03, 0.027, 0.023), (0.001, 0.001, 0.007, 0.013, 0.011),$
 $(0.001, 0.003, 0.003, 0.002, 0.001), (0.002, 0.002, 0.002, 0.001, 0.001) \}$

a.b.c

$\{ (2.92539 \times 10^{-6}, 2.90933 \times 10^{-6}, 3.37746 \times 10^{-6}, 3.86651 \times 10^{-6}, 3.73929 \times 10^{-6}),$
 $(2.90933 \times 10^{-6}, 2.89622 \times 10^{-6}, 3.34681 \times 10^{-6}, 3.81644 \times 10^{-6}, 3.69372 \times 10^{-6}),$
 $(3.37746 \times 10^{-6}, 3.34681 \times 10^{-6}, 3.98978 \times 10^{-6}, 4.66345 \times 10^{-6}, 4.4912 \times 10^{-6}),$
 $(3.86651 \times 10^{-6}, 3.81644 \times 10^{-6}, 4.66345 \times 10^{-6}, 5.55407 \times 10^{-6}, 5.32926 \times 10^{-6}),$
 $(3.73929 \times 10^{-6}, 3.69372 \times 10^{-6}, 4.4912 \times 10^{-6}, 5.32926 \times 10^{-6}, 5.11726 \times 10^{-6}) \}$

a.b.c // MatrixForm

$$\begin{pmatrix} 2.92539 \times 10^{-6} & 2.90933 \times 10^{-6} & 3.37746 \times 10^{-6} & 3.86651 \times 10^{-6} & 3.73929 \times 10^{-6} \\ 2.90933 \times 10^{-6} & 2.89622 \times 10^{-6} & 3.34681 \times 10^{-6} & 3.81644 \times 10^{-6} & 3.69372 \times 10^{-6} \\ 3.37746 \times 10^{-6} & 3.34681 \times 10^{-6} & 3.98978 \times 10^{-6} & 4.66345 \times 10^{-6} & 4.4912 \times 10^{-6} \\ 3.86651 \times 10^{-6} & 3.81644 \times 10^{-6} & 4.66345 \times 10^{-6} & 5.55407 \times 10^{-6} & 5.32926 \times 10^{-6} \\ 3.73929 \times 10^{-6} & 3.69372 \times 10^{-6} & 4.4912 \times 10^{-6} & 5.32926 \times 10^{-6} & 5.11726 \times 10^{-6} \end{pmatrix}$$

رابعاً : الهوامش :

- ١- محمد طه عبيد ، أثر التضخم الاقتصادي على قيمة المعاشات واحتياجات التأمين الاجتماعي المصري ، ومدى تناسب الزيادة السنوية للمعاشات مع ارتفاع الأسعار ، مؤتمر مشكل نظام التأمين الاجتماعي المصري ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص. ٤٨ : ٤٩ .
- ٢- تقرير استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالملكة العربية السعودية : رياض ، ١٣٩٤ هـ .
- ٣- قانون التأمين الاجتماعي المصري ٧٩ لسنة ٧٥ والقوانين المعدلة له ، ج . م . ع .
- ٤- يقصد بصندوق التأمين الاجتماعي ، صندوق تأمين العاملين بالقطاع الحكومي ، وصندوق تأمين العاملين بقطاع الأعمال العلم والخاص .
- ٥- د. عبدالحليم القاضي ، استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في ظل المتغيرات الاقتصادية ، مؤتمر مشكل نظام التأمين الاجتماعي المصري ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ص ٦ .
- ٦- المرجع السابق ، ص. ١٠ : ١٢ .
- ٧- د. محمد طه عبيد ، مرجع سبق ذكره ص. ٤٦ : ٤٧ .
- ٨- وزارة التأمينات ، مجموعة تقارير إنجازات ونتائج الأعمال عن الفترة (٩٥/٩٤ حتى ٢٠٠٠/٩٩)
- ٩- المرجع السابق ، الاستثمارات عن الفترة (٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٩٩) .
- ١٠- المرجع السابق ، ريع الاستثمار عن الفترة (٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٩٩) .
- ١١- راجع في ذلك : (أ) د. إبراهيم محمد مرجان ، د. شوقي سيف النصر سيد ، نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات التأمينات العلمية ، دراسة تطبيقية على السوق المصري ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الرابع ، العلوم الإدارية (٢) ، ١٩٩٢ ، ص ٤٠٤ .
- (ب) السيد إبراهيم السموقي ، المخاطر عند الاستثمار بالأوراق المالية ، مجلة كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، المجلد العاشر ، ١٩٨٥ ، ص. ٤٩ : ٥٠ .
- ١٢- راجع في ذلك : (أ) د. السيد إبراهيم السموقي ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٥١ : ٥٦ .
- (ب) د. سعد صفاق بحيري ، السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨١ ، ص. ٢٢٨ : ٢٣١ .
- ١٣- د. محمد صبح ، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية ، دار البيان للطباعة والنشر ، القاهرة ٢٠٠٠ م ، الطبعة الثالثة ، ص. ٩٢ : ٩٤ .
- ١٤- راجع في ذلك (أ) د. محمد صبح ، المرجع السابق ، ص. ٩٤ : ٩٦ .
- (ب) د. إبراهيم مرجان ، د. شوقي سيف النصر ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٤٠٤ : ٤٠٥ .
- ١٥- د. محمد صبح : المرجع السابق ، ص ٨٣ .
- ١٦- د. محمد كامل سيد أحمد ، نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمار أموال واحتياجات التأمين

الاجتماعي مع التطبيق على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بجمهورية مصر العربية ، مؤتمر مشاكل التأمين الاجتماعي في مصر ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٧- ملحق (١) بالبحث من ٤٩ .

١٨- ملحق (٢) بالبحث من ٥٠ .

١٩- ملحق (٣) بالبحث من ٥١ .

خامساً : المراجع :

أولاً : المراجع العربية

- ١- أ. الفونس شحاته رزق دراسات في إقتصاديات التأمينات الاجتماعية، جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة، ١٩٧١
- ٢- د. إبراهيم محمد مرجان د. شوقي سيف النصر سيد، نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ إستثمارات التأمينات العامة، دراسة تطبيقية مقارنة على السوق المصري ، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع ، العلوم الإدارية ٢ ، ١٩٩٢م
- ٣- د. أحمد رجب عبدالعال . نموذج إحصائي لقياس وتحليل المخاطرة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ع ٢ ، ١٩٨١ ، المجلد ١٨ .
- ٤- د. السيد إبراهيم السوقي ، المخاطرة عند الاستثمار بالأوراق المالية ، مجلة كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، المجلد العاشر ، ١٩٨٥ .
- ٥- د. السيد إبراهيم السوقي ، استثمار إحتياطيات التأمينات الاجتماعية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، ١٩٨٨ .
- ٦- د. مسلمي نجيب ملك ، دراسة تحليلية مقارنة لمشاكل تمويل التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٧- د. سعد السعيد عبدالرازق ، دور التأمينات الاجتماعية في ظل التحول الاقتصادي ، مؤتمر مشاكل التأمين الاجتماعي في مصر ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- ٨- د. سعد صادق بحيري ، السياسات الاستثمارية في شركات التأمين المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨١ .
- ٩- د. عبدالمنعم التهامي ، أساسيات الإدارة المالية ، كلية التجارة - جامعة حلوان ، ٢٠٠٠ م .
- ١٠- د. علي أحمد علي شاكور ، نظام التأمين الاجتماعي في جمهورية مصر العربية ، ومدى كفاية استثماراته لمواجهة التزاماته المستقبلية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد السادس والعشرين ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١١- د. عبدالحليم القاضي ، استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في ظل المتغيرات الاقتصادية ، مؤتمر مشاكل التأمين الاجتماعي في مصر ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ١٢- قانون التأمين الاجتماعي المصري ، ق ٧٩ لسنة ٧٥ ، جمهورية مصر العربية ، وزارة للتأمينات ١٩٧٥

- ١٣- د.محمد محمود اليوسف : النموذج الكمي للعلاقة بين تكلفة رأس المال ومعدل العائد التنافسي في ظل ظروف الخطر بالتطبيق على الشركات الصناعية للقطاع العام بمصر ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، العدد ٣٤ ، ١٩٨٦ .
- ١٤- د.محمد طه عبيد ، دراسة تحليلية لإستثمار أموال التأمين الاجتماعي ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ١٩٧٥ .
- ١٥- د.محمد طه عبيد ، أثر التضخم الاقتصادي على قيمة المعاشات و إحتياجات نظام التأمين الاجتماعي المصري ، ومدى تناسب الزيادة السنوية للمعاشات مع ارتفاع الأسعار مؤتمر مشاكل التأمين الاجتماعي في مصر ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- ١٦- د.محمد طه عبيد ، المبادئ العلمية والعملية التي يقوم عليها التأمين الاجتماعي وحل مشاكل التطبيق في مصر ، مؤتمر مشاكل قطاع التأمين في مصر ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، إبريل ١٩٨١ .
- ١٧- د.محمود صبح ، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية ، دار البيان للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠ م
- ١٨- د.محمد وحيد عبدالباري حسين ، نموذج كمي مقترح لترشيد القرار الاستثماري لأموال التأمينات العمة بشركات التأمين التجاري ، بجمهورية مصر العربية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، ١٩٩٤ ، مجلد ١٨ للعدد ٢ .
- ١٩- د.محمد أحمد البدوي الباز ، نظم للمعلومات المحاسبية ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، المجلد الثامن عشر ، للعدد الرابع ، ١٩٩٤
- ٢٠- د.محمد كامل سيد أحمد ، نموذج كمي لقياس الخطر في محافظ استثمارات أموال و إحتياجات التأمينات الاجتماعية مع التطبيق على الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بجمهورية مصر العربية ، مؤتمر مشاكل التأمين الاجتماعي في مصر ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٢١- وزارة التأمينات، تقارير إنجازات ونتائج الأعمال في الفترة من (١٩٩٥/٩٦-٢٠٠٠/٩٩) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 22- James C.van Horne , Fundamentals of Financial Management , Prentice – Hall , Englewood Cliffs , New Jersey, Sixth Edition , 1990
- 23- Georg P.Diacogiannis , Financial Management , A Modelling Approach Using Spread Sheets MC-GRAW – HJll , Book Company , U.K, Copyright © 1994 .
- 24- William R.Lasher , Practical Financial Management , Second Edition , Copyright © by South-Western , College Publishing , U.S.A , 2000 .
- 25 – Financial , Management and Policy , James C.Van Horne , Prentice Hall , Upper Saddle River , New Jersey © 1996 .